كتاب
تجريد التوحيد المفيد

تأليف

الإمام العلامة أحمد بن علي المقريزي المصري الشافعي

(٧٦٦-٨٤٥هـ)

حققه وقدم له

علي بن محمد العمران

ح دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشافعي ، أحمد بن علي بن عبدالقادر المقريزي .
تجريد التوحيد المفيد/ تحقيق علي بن محمد العمران . - مكة المكرمة .
١٢٨ص ؛ ١٧ × ٢١ سم
ردمك : ٣-٨-٩١١٦-٩٩٦٠
١- التوحيد ٢- الألوهية
أ- العمران، علي بن محمد (محقق) ب- العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٧/٢٩٣٤

رقم الإيداع: ١٧/٢٩٣٤
ردمك: ٣-٨-٩١١٦-٩٩٦٠

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

الناشر

دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

ص.ب. ٢٩٢٨ مكة المكرمة

هاتف: ٥٤٥٧٦٠٦ ، فاكس: ٥٤٥٧٦١٠





مقدمة

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون.

الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريكٌ في الملك، ولم يكن له وليٌّ من الذُّلِّ، خَلَقَ الخلْقَ لعبادته فقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات/ ٥٦].

وأنزل الكتب، وأرسل الرُّسل لتبليغ دينه، وشرعه؛ لئلاّ يكون للنَّاس على الله حجَّةٌ بعدَ الرُّسل.

أرسلهم بدينٍ واحدٍ، وعقيدةٍ واحدةٍ، من لَدُن آدم إلى خاتم رسله سيد ولد آدم ـ عليهم الصلاة والسلام ـ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء/ ٢٥].

وأصلِّي وأسلِّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وتابعيهم إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فلا يخفى أنَّ توحيدَ الألوهيَّة ـ وهو إفرادُ الله تعالى بالعبادة ـ أوَّلُ واجبٍ على المكلَّف، وهو أوَّلُ الدين وآخرُه، وباطنُه وظاهرُه، وهو أوَّلُ دعوة الرُّسل وآخرُها، وهو معنى قول: لا إله إلا الله،

ولأجله خُلِقت الخليقة، وأُرسلت الرُّسل، وأُنزلت الكتب.

وبه افترق النَّاسُ إلى مؤمنين وكفَّار، وسُعداء وأَشقياء، وهو حقيقة دين الإسلام الذي لا يقبل الله من أَحدٍ سواه.

لذا كان أوَّل أَمر في القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾ [البقرة/ ٢١].

وكانت أوَّل دعوةِ رسولٍ بعد حدوثِ الشِّرك: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ۝٥٩﴾ [الأعراف/ ٥٩].

وقد أفصحَ القرآنُ عن هذا النَّوع كلَّ الإفصاح، وأَبدأ فيه وأَعاد، وضربَ الأَمثالَ، حتَّى إنَّ كلَّ سورة في القرآن فيها الدَّلالة على هذا التوحيد[١].

وقد كتبَ الأَئمةُ في تقرير هذا التَّوحيد تبعاً، واستقلالاً، ولعلَّ هذا الكتاب: «تجريدُ التَّوحيدِ المفيدِ» أوَّل مؤلَّفٍ مفردٍ فيه[٢].

وهذا الكتاب يمتازُ بصغرِ حجمه وسهولةِ أَلفاظِهِ، وصفاءِ مشربه، وإفادته في أَغلبِ مادةِ الكتاب من كتب العلامة ابن قيم

---

(١) ملخَّص من «تيسير العزيز الحميد»: (ص/ ٢٠ـ٢٣)، وانظر: كتاب: «دعوة الرسل» للعدوي، و«دعوة التوحيد»: (ص/ ٣٤ـ٥٩) للهرَّاس.

(٢) على ما ذكره لي شيخُنا العلاَّمة بكر أَبوزيد ـ حفظه الله ـ.

الجوزية ـ رحمه الله ـ[١]

وقد طبع هذا الكتاب طبعاتٍ كثيرة ـ يأتي التعريف بها ـ غير أَنَّ واحدةً منها لم تقم بإخراجه الإخراج العلمي الصَّحيح.

لذا فقد قُمتُ بتحقيقه تحقيقاً يليقُ به، وقدَّمت بين يدي تحقيقه أُموراً هي كما يلي:

- **ترجمة (موجزة) للمصنِّف فيها:**

اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته وطلبه للعلم، وبعض صفاته وأخلاقه، وبعض ثناء العلماء عليه، ثم وفاتُه، ومصنَّفاته، ومصادر ترجمته، وحاولتُ استيعاب مصادر ترجمته.

- **التعريف بكتاب «التجريد» وفيه:**

اسم الكتاب، وموضوعه، ونسبته للمؤلف، وتاريخ تأليفه، وموارده فيه، وثناء العلماء عليه، وطبعاته، ونسخه الخطِّية.

- منهج التحقيق.
- نماذج من النسخ الخطَّية.

واللهَ أَسأَلُ أَنْ يبارك في هذا العمل، وأَنْ يجعله خالصاً لوجهه، ولا يجعل فيه لأحدٍ شيئاً.

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك في «موارد الكتاب».

فإن كان الصواب ـ فيما اجتهدت ـ حليفي فالحمد لله أولاً وآخراً، وإن تكن الأُخرى فرحم الله امرأً أَهدى إليَّ عيوبي، وصلَّى الله وسلَّم على خاتم أَنبيائِه ورسله، وعلى آله وصحبه.

وكتب

علي بن محمد بن حسين العمران

٢٣/ ٧/ ١٤١٧ هـ الطائف

□ □ □

□ ترجمةٌ موجزةٌ للمصنِّف □

□ اسمه ونسبه :

هو أحمد بن علي بن عبدالقادر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن تميم المقريزي[(١)]، تقي الدين أَبوالعباس، وقيل: أَبومحمد.

البعلبكي الأَصل، المصري المولد والوفاة... الحنفي ثم الشافعي[(٢)].

□ مولده :

قال ابن تَغْري بردي (٨٧٤): «سألت الشيخ تقي الدين ـ رحمه الله ـ عن مولده. فقال: بعد الستين وسبعمائة بسُنيَّات»[(٣)]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: إنه رأى بخط المقريزي ما يدل على أَنَّ سنة ولادته هي سنة ست وستين وسبعمائة[(٤)].

□ نشأَته وطلبه للعلم :

قال الحافظ ابن حجر (٨٥٢): «نشأ نشأة حسنة، وحفظ كتاباً

---

(١) هكذا سمّى المؤلِّف نفسَه في آخر «مختصر الكامل» له: (ص/ ٨٤٤). والكتاب بخط المؤلف في مكتبة/ مرادملا باستنبول، وقد طبع سنة (١٤١٥هـ) في مجلد ضخم.

(٢) قال ابن تغري بردي: «هذا ما نقلناه من خطِّه»، «النجوم الزاهرة»: (١٥/ ٢٢٦).

(٣) «النجوم الزاهرة» (١٥/ ٢٢٦)، وانظر: «المنهل الصافي»: (١/ ٤١٥).

(٤) نقله عنه في «الضوء اللامع»: (٢/ ٢١). وانظر: «إِنباء الغمر»: (٩/ ١٧١).

في مذهب أبي حنيفة تبعاً لجدِّه لأمِّه الشيخ شمس الدين ابن الصائغ الأديب المشهور.

ثم لما ترعرع، وجاوز العشرين، ومات أبوه سنة ست وثمانين تحوّل شافعيّاً»[١]. اهـ.

وقال الحافظ: «ثمَّ لما تيقَّظ، ونبَه تحوّل شافعيّاً»[٢] اهـ.

وسمع الكثير من مشايخ وقته، كالبرهان الآمدي (٧٩٧)، والبُلقيني (٨٠٥)، والزين العراقي (٨٠٦)، والهيثمي (٨٠٧) وغيرهم.

قال السخاوي (٩٠٢): «قرأت بخطه...أنَّ شيوخَه بلغت ستمائة نفس»[٣]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: «وسمع من شيوخنا، وممَّن قبلهم قليلاً...»[٤]

وتفقَّه، وبرَع، ونظر في عدَّة فنون، وأُولع بالتاريخ فجمع منه

---

(١) «إنباء الغمر» (٩/ ١٧١). لكن قال ابن تغري بردي: «إنَّه تحوّل شافعياً بعد مدة طويلة لسبب من الأسباب ذكره لي» اهـ. «المنهل الصافي»: (١/ ٤١٥).

(٢) المجمع المؤسس: (٣/ ٥٩).

(٣) «الضوء اللامع»: (٢/ ٢٣). ونَقَلَ العبارة في «البدر الطالع»: (١/ ٨١) مع بعض التصرُّف. فتغيَّر المعنى.

(٤) «إنباء الغمر»: (٩/ ١٧١).

شيئاً كثيراً.

□ من صِفَاتِهِ وَأَخلاقِه :

ـ عُرِض عليه قضاء دمشق مراراً في أوائل الدولة الناصريَّة، فامتنع من قبوله.

ـ كان منقطعاً في داره، ملازماً للعبادة والخَلْوة، قلَّ أَنْ يتردد إلى أَحدٍ إلاَّ لضرورة.

ـ قال ابن تَغْري بَرْدي: «قرأْت عليه كثيراً من مصنفاته، وكان يرجع إلى قولي فيما أَذكره له من الصَّواب، ويُغيِّر ما كتبه أَوَّلاً في مصنَّفاته»[١].

□ من ثَناءِ العلماءِ عليه :

قال الحافظ ابن حجر: «كان إِماماً بارعاً مُفنناً مُتقناً ضابطاً ديّناً خيّراً، محباً لأهل السُنَّة، يميل إلى الحديث والعمل به، حتّى نُسِب إلى الظاهر[٢]، حَسَن الصُّحبة، حلو المحاضرة»[٣].

وقال ابن تَغْري بردي: «الشيخ الإِمام العالم البارع، عمدة

---

(١) المنهل الصافي»: (١/ ٤١٧).

(٢) وقال الحافظ في موضع قبله: «ولكنه كان لا يُعرف به».

(٣) «إنباء الغمر»: (٩/ ١٧٢)، وكذا قال ابن تَغْري بَرْدي في «النجوم الزاهرة»: (١٥/ ٢٢٦).

المؤرخين، وعينُ المحدِّثين. . .»[١].

وقال ـ أيضاً ـ: «وفي الجملة هو أَعظم من رأيناه في علم التاريخ وضروبه، مع معرفتي لمن عاصره من علماء المؤرِّخين، والفرق بينهم ظاهر، وليس في التعصب فائِدة»[٢].

وبالجملة فثناء العلماء عليه كثير يضيق المقام عن استيفائِه، وإِن جحده الإِمام السخاوي بعض حقِه.

قال الشوكاني (١٢٥٠): «وكان متبحراً في التاريخ على اختلاف أَنواعِه، ومؤلفاته تشهدُ له بذلك، وإِنْ جَحَدَه السَّخاوي فذلك دأْبه في غالب أَعيان معاصريه»[٣]. اهـ.

□ وفاته :

توفي في يوم الخميس سادس عشر شهر رمضان سنة خمس وأَربعين وثمانمائة، عن نحو ثمانين سنة ـ رحمه الله تعالى ـ.

□ مُصنَّفَاته:

قال السخاوي في «الضوء اللامع»[٤]: «قرأْت بخطه أَنَّ

---

(١) «المنهل الصافي» (١/ ٤١٥).
(٢) «النجوم الزاهرة»: (١٥/ ٢٢٦).
(٣) «البدر الطالع» (١/ ٨١). وانظر ـ أيضاً ـ في الرد على السخاوي مقالاً للأستاذ محمد عبدالله عنان نشر ضمن «دراسات عن المقريزي»: (ص/ ٣٩ـ٤٩).
(٤) (٢/ ٢٣).

تصانيفه زادت على مائتي مجلَّد. . . »

وقال ابن تَغْري بَرْدي: «كان كثير الكتابة والتصنيف، فصنف كتباً كثيرة»(١).

وقد قاربت أَسماءُ مؤَلفاته الخمسين عُنْواناً، وقارب عدد مجلدات بعضها المائة(٢).

فمن مصنَّفاته:

- الإشاره والإعلام ببناءِ الكعبة بيت الله الحرام(٣).
- إمتاع الاسماع بما للرسول ﷺ من الأبناء والأخوال والحَفَدَة والمتاع(٤).
- البيان المفيد في الفرق بين التوحيد والتلحيد(٥).
- تجريد التوحيد. وهو كتابنا هذا وسيأتي التعريف به.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة(٦).
- السلوك لمعرفة دول الملوك(٧).

---

(١) «المنهل الصافي» (١/ ٤١٨).

(٢) مثل «مجمع الفرائد ومنبع الفوائد».

(٣) مخطوط في «الظاهرية».

(٤) طبع منه المجلد الأوَّل بعناية/ محمود محمد شاكر. وبقي أكثره.

(٥) «إيضاح المكنون»: (١/ ٢٠٧)، «هدية العارفين»: (١/ ١٢٧).

(٦) طبع.

(٧) طبع.

- شارع النجاة[١].

- الطُّرف الغريبة في أخبار حَضْرَموت العجيبة[٢].

- مجمع الفوائد ومنبع الفرائِد[٣].

- المقفَّى في تراجم أَهل مصر والواردين إِليها[٤] = وهو التاريخ الكبير.

- مختصر الكامل لابن عدي[٥].

□ مصادر الترجمة[٦]:

* ترجم لنفسه في مقدمة كتابه «الخطط».

* إنباء الغمر: (٩/ ١٧٠ ـ ١٧٢). للحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ)

* المجمع المؤسس: (٣/ ٥٨ ـ ٦٠). له.

* عقود الجمان: (ص/ ٥٧٤). للعَيـنِي (٨٥٥ هـ) ط. الزهراء.

* المنهل الصافي: (١/ ٤١٥ ـ ٤٢٠). لابن تَغْري بَرْدي (٨٧٤ هـ).

* النجوم الزاهرة: (١٥/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦). له.

---

(١) قال السخاوي: «يشتمل على جميع ما اختلف فيه البشر من أصول دياناتهم وفروعها مع بيان أدلتها وتوجيه الحق منها» اهـ. وتبعه الزركلي في «الأعلام» بينما جعله حاجي خليفة، وإسماعيل باشا: «في حجة الوداع»!

(٢) طبع. وسماه في «المنهل»: الطرف... في أخبار دار حضرموت...».

(٣) كالتذكرة له في «المنهل»: نحو (٨٠) مجلداً، وفي «الضوء»: نحو (١٠٠) مجلد.

(٤) لم يكمل، وطبع منه ثمانية مجلدات. بتحقيق اليعلاوي، وجاءت تسميته في «هدية العارفين»: «المقتفى...» وهو خطأ.

(٥) طبع في مجلدٍ ضخمٍ في مكتبة السُّنة بمصر سنة (١٤١٥هـ).

(٦) حاولت استقصاءَها قدر الإمكان، ورتبتها على الوَفَيَات.

* الدليل الشافي: (١/ ٦٣). له.
* حوادث الدهور: (١/ ق ٨ ـ ٩) له.
* عنوان الزمان [١٨/ ظ]. للبقاعي (٨٨٥ هـ).
* معجم الشيوخ: ٦٣. للنجم ابن فهد (٨٨٥ هـ).
* التبر المسبوك: (ص/ ٢١ ـ ٢٤). للسخاوي (٩٠٢ هـ).
* الاعلان بالتوبيخ: (ص/٥٦ ـ ٦٢ ـ ٧١ ـ ١٠٢ ـ ٢١٥ ـ ٣٠٣) له أيضاً.
* الضوء اللامع: (٢/ ٢١ ـ ٢٥). له.
* الذيل التام على دول الإسلام[1]: (١/ ٦٣٣). له.
* حسن المحاضرة[2]: (١/ ٥٥٧). للسيوطي (٩١١ هـ).
* الروض الباسم: (١/ ق ٥١ أ ـ ق ٥٢ب). عبدالباسط الحنفي (٩٢٠ هـ).
* المجمع المفنن: (ق ١٠٢ب ـ ١٠٤أ). له.
* بدائع الزهور: (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢). أبوبكر بن إياس (٩٣٠ هـ).
* درر الفوائد المنظَّمة: (/) للجزيري (بعد ٩٧٧ هـ).
* أَسماء الكتب: (ص/ ١٤٢) لرياضي زاده (١٠٥٤ هـ).
* كشف الظنون: (ص/ ٧ ـ ٧١ ـ ٩٧ ـ ١٢٨ ـ ١٥٨ ـ ١٦٦ . . .) لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ).

---

(١) وطبع أيضاً باسم «وجيز الكلام. . .» في أربع مجلدات.
(٢) وقد وقع له في الترجمة أوهام.

* شذرات الذهب: (٧/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥). لابن العماد (١٠٨٩ هـ).
* البدر الطالع: (١/ ٧٩ ـ ٨١) للشوكاني (١٢٥٠ هـ).
* التاج المكلل: (ص/ ٣٦٠ـ٣٦١). لصديق حسن (١٣٠٧ هـ).
* الخطط التوفيقية: (٩/ ٦٩) لعلي مبارك (١٣١١ هـ).
* آداب اللغة: (٣/ ١٧٥). لجرجي زيدان (١٣٣٢ هـ).
* ايضاح المكنون: (١/ ١٠٠ ـ ١٢٢ ـ ٢٠٧ ـ ٣٧٠).
: (٢/ ٥١٢ ـ ٦٣٣).
* هدية العارفين: (١/ ١٢٧). كلاهما لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩ هـ).
* معجم المطبوعات العربية: (ص/ ١٧٧٨). ليوسف إليان سركيس (١٣٥١ هـ).
* نموذج من الأعمال الخيرية: (ص/ ٢٨٨). لمحمد منير الدمشقي (١٣٦٧ هـ).
* الاعلام: (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨). للزركلي (١٣٩٦ هـ).
* معجم المؤلفين: (٢/ ١١ ـ ١٢). لعمر رضا كحالة (١٣٩٦ هـ).
* المؤرخون في مصر: (ص/ ٦ ـ ١٧).
* مصر الاسلامية: (ص/ ٤٤ ـ ٦٠) لمحمد عبدالله عنان.
* فهرس مخطوطات الظاهرية، للعش: (ص/ ٩٧، ٩٨، ١٠٥، ١٥٢).
* ذخائر التراث العربي: (٢/ ٨٤٩ـ٨٥٢) لعبدالجبار عبدالرحمن.

* معجم المؤرخين المسلمين حتى القرن الثاني عشر: (ص/ ١٧١ ـ١٧٣).

* المقريزي مؤرِّخاً. للدكتور/ محمد كمال الدين عز الدين علي.

* المقريزي وكتابه «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة». له أَيضاً.

* مقدمة حمد الجاسر لتحقيق «الذهب المسبوك»، المنشور في (مجلة الحج/ المجلد السادس/ عام ١٣٧١ هـ/ص ٣ ـ ٥).

* مقدمة د/ الشيَّال لتحقيق «الذهب المسبوك»: (ص/ ١ ـ ٢٦).

* دراسات عن المقريزي، رسالة فيها عدد من البحوث تخص المقريزي نشرت عن الهيئةالمصرية العامة للتأْليف والنشرسنة١٩٧١م

* الفهرس التمهيدي: ٣٨٣ و ٤٣٦.

* تقدمة الدكتور/ اليعلاوي لكتاب: «المقفَّى الكبير».

* مجلة المجمع العلمي العراقي: (١٣/ ٢٠١).

* مجلة الكتاب: (١/ ٨٨٦).

* عدد من المجلات انظرها في «معجم المؤلِّفين»: (٢/ ١٢).

* سجلت رسالة (ماجستير) في جامعة أُم القرى بعنوان: «الامام المقريزي ومنهجه في العقيدة» للاخ/ إبراهيم المالكي[1].

والرسالة لم تُناقش إلى حين صدور هذا الكتاب.

---

(١) (ملحوظة): لا أَدَّعي الاطلاع على جميع هذه المصادر، بل ذكرت كل ما وقع لي، وإِن لم أَره.

□ التعريف بكتاب تجريد التوحيد المفيد □

□ تسميةُ الكتاب:

سمّاه مؤلفه في مقدمة الكتاب فقال: «سمّيتُه كتاب تجريد التوحيد المفيد».

هكذا في نسختَي (أ) و(ب)، أمّا في نسخة (جـ) فبدون لفظة «كتاب».

واقتصرت أَغلب مصادر الترجمة على تسميته بـ «تجريد التوحيد»[١]، ولعل ذلك على سبيل الاختصار.

□ موضوع الكتاب:

الكتاب في جُملَته خاصٌّ في «توحيد الأُلوهيّة»، تأْصيلاً، وتفْريعاً، ودحضاً لشبهات الضالين ونحوهم.

كما تطرَّق فيه إلى موضوعات أُخرى من أَهمها:

- قشر التوحيد، ولُبابه.
- توحيد الربوبيّة.

---

(١) وهناك كتاب «بالاسم نفسِه» منسوبٌ لأبي حامد الغزالي (٥٠٥)، والصواب أنه لأحمد الغزالي (٥٢٠)، الأخ الأصغر لأبي حامد.
والكتاب طبع سنة (١٣٢٥هـ). انظر: «مؤلفات الغزالي»: (رقم ٢٢٦، ٢٢٨). لعبدالرحمن البدوي.

- الشرك في الأُمم نوعان.
- بعض أَنواع الشرك.
- بعض خصائص الأُلوهيَّة.
- أقسام الناس في عبادة الله، واستعانته.
- أقسام الناس في الحكمة من العبادة.
- قواعد العبادة.

□ نسبته للمؤلِّف:

الكتاب ثابت النِّسبة للإمام المقريزي، وذلك بأُمور:

أَوّلها: ذكره كثير ممن ترجم له في ثَـبَت مؤلفاته، مثل: ابن تَغْري بَرْدي (تلميذه) في «المنهل الصافي»: (١/ ٤١٩)، والسخاوي في «الضوء اللامع»: (٢/ ٢٣)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون»: (١/ ٣٤٥) وإسماعيل باشا في «هديَّة العارفين»: (١/ ١٢٧)، وغيرهم.

ثانيها: ما جاء على طُرَّة نُسختَي (أ) و (جـ) أَنَّه من تأْليف الإمام العالم العلامة. . . تقي الدين أَحمد بن علي المقريزي.

وما جاء على طرَّة «المجموع» المحفوظ بالمكتبة الأَهلية بباريس حيث كُتب: «رسائل الإِمام المحدث خاتمة الحفاظ، وقدوة المؤرخين العلامة تقي الدين أحمد المقريزي الشافعي رحمه الله. . .».

وفي هذا المجموع «كتاب التجريد»، وهي النسخة ذات الرمز (ب).

ثالثها: ما جاء في آخر نسخة (ب) أَنَّ المؤلف قابلها قدر الجهد والطَّاقة سنة (٨٤١ هـ)، فكأنَّ الناسخ نقلها عن نسخة بخط المؤلف، أو عن فرع نَقَل عن نسخة المؤلِّف.

رابعها: اقتباس العلماء من الكتاب، حيث ضمَّن العلامة القِنَّوجي أَغلبَ هذا الكتاب: كتابَه: «الدين الخالص»: (١/ ٣١٠_٣٤٢)[١].

□ تأريخ تأليفه:

لعلنا نستدل على تاريخ تأْليف الكتاب بأَن المؤلِّف قد نقل في كتابه هذا عن عددٍ من كتب العلامة ابن قيم الجوزية (٧٥١).

فلعلَّ وقت اطلاعه على هذه الكتب إِبَّان دخوله دمشق، وتوليه بها نظر «وقف القلانسي» و «البيمارستان النوري» وتدريسه في دار الحديث الأشرفيَّة، وغيرها.

وكان وقت دخوله دمشق ومغادرتها ما بين سنتي (٨١٠ و ٨١٥)[٢].

---

(١) والموضع المنقول من هذا الكتاب، من (ص/ ٥٨) إلى آخر الكتاب.

(٢) انظر: «المقريزي وكتابه درر العقود المفيدة»: (١/ ٣٠).

وعليه فيكون قد أَلَّفه بعد سنة (٨١٥ هـ)، بعدما أَعرض عن الوظائف، واعتكف للكتابة والتأْليف.

ثمَّ إِنَّه صحَّح الكتاب قبلَ وفاتِه بأَربع سنين، كما جاء في آخر نسخة (ب).

□ **موارده:**

اعتمد المؤلف ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب على كتابين للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١)، هما:

١ـ «الجواب الكافي»

وقد اعتمد عليه في النِّصف الأوَّل من الكتاب، وهو ما بين صحيفتي (٥٨ـ٨٢) من هذه الطبعة.

٢ـ «مدارج السَّالكين»

وقد اعتمد عليه في النِّصف الثَّاني من الكتاب، وهو ما بين صحيفتي (٨٣ـ١١٨) من هذه الطبعة.

وقد تخلَّل نقله عنهما بعض التعليقات، والإضافات، مع شيءٍ من التصرُّف.

ولعلَّ عذره في عدم تصريحه باسم الكتابين المنقول عنهما، ما مُنِيَ به ذلك العصر من شِدَّة التعصُّب على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وتلاميذه، ومؤيديه، مع مساندة السلطان لأُولئك

الخصوم.

دعَّم ذلك ـ أيضاً ـ ما كان بين المقريزي، والسلطان من عدم الوفاق(١).

فقصد أَنْ يُنتفع بالكتاب دون وقوع مفاسد لا حاجة إليها، ولعلَّ في مقدمة الكتاب ما يُنبيء بذلك حين قال: «هذا كتاب جمُّ الفوائد، بديع الفرائد، ينتفع به من أَرادَ الله والدارَ الآخرةَ»(٢).

كما استفاد المقريزي من كتب أُخرى هي:

١ـ مسند الإمام أحمد.

٢ـ الصحيحان.

٣ـ سنن أَبي داود.

٤ـ صحيح ابن حبان.

---

(١) انظر ما حصل بين المقريزي والسلطان: «المقريزي وكتابه درر العقود الفريدة»: (١/ ٣١).

(٢) وهذا الاعتذار هو اللائق بالإمام المقريزي، لأَنَّ المنهج الذي ارتضاه المقريزي لنفسه ـ ويرتضيه كلُّ منصف ـ هو نسبة كل قول إلى قائله، حيث قال في «الخطط»: (١/ ٧): «... فأَمَّا النقل من دواوين العلماء التي صنفوها في أنواع العلوم، فإني أَعزو كلَّ نقلٍ إلى الكتاب الذي نقلت منه، لأَخلُص من عهدته، وأَبرأَ من جريرته...» اهـ.

أقول: لا كما يدعو إليه بعضُ من شُغِفَ بالإغارة على جهود الآخرين، ثمَّ نسبتها إلى نفسه، ثم الافتِئَاتِ على العلماء، وتحميلهم جريرةَ هذه المقولة الشائِنة، دفعاً للوم عن نفسه! فهل ينفعه ذلك؟! كلاَّ!.

٥ـ مستدرك الحاكم.

٧ـ إحياء علوم الدين للغزالي، ولم يصرِّح بالنقل عنه.

٨ـ بدائع الفوائد.

٩ـ روضة المحبِّين.

١٠ـ إغاثة اللهفان.

١١ـ إعلام الموقعين، جميعها لابن قيم الجوزية، ولم يُصرِّح بنقله عنها.

□ ثناءُ العلماءِ على الكتاب:

١ـ قال العلاَّمة صديق حسن القِنَّوجي: في كتابه «الدين الخالص»: (١/ ٣٤٢): «هذا آخر كلام المقريزي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «تجريد التوحيد المفيد» ولله دره، وعلى الله أَجره، فما أَبلغ هذا البيان، وما أَشده هداية إلى صراط الرحمن، وسبيل الإيمان، وطريق الجنان.

وما أَجمعه لبيان الشرك، وأنواعه، وأقسامه، وحقائقه، وطرائقه!

ولعلك لا تجد مثله في هذا الباب وما أولاه ـ مع اختصاره في جامعيته ـ بأَن يكتب بمداد ماء العيون الباكية على غربة الإسلام وأهله، على صفائح صدور المؤمنين بالله واليوم الآخر» اهـ.

٢ـ نَسْخُ الشيخ العلامة سعد بن حمد بن عتيق (١٣٤٩هـ) للكتاب، يدلَّ على قيمته العلميَّة، وكان قد نسخه سنة (١٣٠١هـ) أَي: وعمره اثنان وعشرون عاماً، لأَنَّ مولده كان سنة (١٢٧٩هـ)، فلا يبعُد أن يكون نَسْخه له بإشارةٍ من أبيه العلامة حمد بن عتيق. والله أعلم.

٣ـ قال العلامة عبدالتواب الملتاني (١٣٦٦ هـ): «وهو كتاب لا نظير له في بابه، حذا فيه حذو طريقة شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم تقي الدين بن تيمية ـ رحمه الله ـ... وعمَّ به النَّفع»[1]. اهـ.

٤ـ أثنى عليه الشيخ محمد منير الدمشقي (١٣٦٧ هـ) انظر: «نموذج من الأعمال الخيرية»: (ص/ ٢٨٨).

٥ـ أَثنى عليه العلاَّمة الألبانيُّ كثيراً، وذكر أَنَّه درَّسه قبل ما يزيد على الأَربعين عاماً في دمشق الشام[2].

٦ـ قال العلاَّمة حمد الجاسر عنه «رسالة تدلُّ على تحقيقٍ ومعرفةٍ

---

(١) انظر: تقدمته «لمختصر قيام الليل» للمقريزي.

(٢) ذكر ذلك عنه علي حسن الحلبي في تقدمته لتحقيق الكتاب، المطبوع سنة (١٤٠٧هـ)، وقد ذكر هناك أن الشيخ الألباني درسه قبل ما يزيد على الثلاثين عاماً، وقد مضى على تلك الطبعة عشر سنوات، فيكون الآن قد مضى على تدريسه ما يزيد على الأربعين عاماً.

لهذا العلم»[١].

٧ـ ذكر العلاَّمة بكر أَبوزيد أَنَّه أَوَّل كتاب مفردٍ في توحيد العبادة فيما نعلم[٢].

□ □ □

□ طبعات الكتاب:

طبع كتاب «تجريد التوحيد المفيد» طبعات كثيرة، اطَّلعت على سبعٍ منها.

كلُّها اعتمدت في إخراج الكتاب على الطبعة المنيرية، فوقع لهم ما وقع فيها من التحريف، والتصحيف، ونحوه، عدا طبعة دار عمار بالأُردن، فهي أَقَلُّ الطبعات خَطَأً، وإن لم تخلُ من ذلك.

ولعله من غير المفيد أَنْ أذكر نماذج من «التحريفات والتصحيفات» الواقعة في تلكم الطبعات، إِذ فيه إِثقال للكتاب دون جدوى.

وهذه طبعات الكتاب بحسب تاريخ صدورها:

١ـ الطبعة المنيريَّة

طبع في إدارة الطباعة المنيرية. لصاحبها/ محمد منير عبده آغا

(١) (مجلة الحج/ مجلد ٦/ عام ١٣٧١/ ص٥) من تقدمته لتحقيق كتاب «الذهب المسبوك» للمقريزي.

(٢) فيما سمعته منه.

الـدمشقـي (١٣٦٧) ـ رحمـه الله ـ قبـل سنـة (١٣٤٩ هـ) الطبعـة الأولى.

وانظر كتابه: «نموذج من الأعمال الخيرية»: (ص٢٨٧ـ٢٨٨).

علق عليه، وصحح أُصوله الأُستاذ: طه محمد الزيني، من علماء الأزهر، على نفقة محيي الدين محمد شاهين.

٢ـ طبعة مكتبة القاهرة:

لصاحبها: علي يوسف سليمان، بشارع الصنادقية بميدان الأزهر بمصر.

وهي مصورة عن الطبعة المنيرية.

٣ـ طبعة المدني:

طبع في مطبعة المدني بالقاهرة، بتحقيق عبدالقادر بن شيبة الحمد أَحد علماء الأزهر.

طبع على نفقة صالح وسليمان العبدالعزيز الراجحي.

٤ـ طبعة مكتبة السلام العالمية[١]:

بالقاهرة عام/ ١٤٠٠هـ

وقد اعتمدت على الطبعة المنيرية، مع أخذ بعض تعليقاتها، دون إشارة.

---

(١) انظر في نقد هذه الطبعة كتاب: «أوقفوا هذا العبث بالتراث»: (ص/ ٤٩) لمحمد آل شاكر.

٥ـ طبعة دار عمَّار:

بالأُردن، تحقيق/ علي حسن علي عبدالحميد

عام/ ١٤٠٧هـ. الطبعة الأولى.

وقد ذكر في المقدمة أنه اعتمد على الطبعة المنيريَّة.

٦ـ طبعة الجامعة الإسلاميَّة:

بالمدينة المنوَّرة، مركز شئون الدعوة، عام/ ١٤٠٨هـ. وهي مصورة عن الطبعة المنيرية.

٧ـ طبعة مكتبة التراث الإسلامي[١]:

بالقاهرة. تحقيق/ أحمد محمد طاحون عام/ ١٤١٤هـ.

وقد اعتمد أيضاً على الطبعة المنيريَّة.

□ □ □

(١) وهذه الطبعة: أقرب إلى التخريب منها إلى التحقيق.

□ **مخطوطات الكتاب :**

استطعت الحصول على ثلاث نُسخ خطية للكتاب وهي:

١ـ **نسخة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة** (مجاميع ٨/ ٤٨٧ و٤٦٢) تقع في (١٦) ورقة (٤٧ـ٦٢).

وهي مكتوبة بخط نسخيٍّ جميل، كثير من كلماتها مضبوط بالشكل، تاريخ نسخها سنة (١٠١٩هـ) كما جاء في آخر النسخة.

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً، وذلك لأُمور:

١ـ لأنها أقدم النسخ، حيث كتبت سنة (١٠١٩هـ).

٢ـ لأنها أَصح النسخ وأقلها خطأً.

٣ـ لأنها نسخة مقابلة، كما ذكر الناسخ في آخرها.

٤ـ عليها قراءة بعض العلماء، فقد جاء على طرَّتها ما يلي:

«طالعه العبد الفقير عبدالسلام بن عبدالرحمن الشَّطِّي[1] عُفي عنه آمين في سنة (١٢٧٨) في جمادى الثاني».

٥ـ عليها بعض التملكات.

وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (أ).

وقد حصلت عليها عن طريق الشيخ الفاضل/ عثمان جمعة ضميرية ـ جزاه الله خيراً ـ.

---

(١) كان إمام الحنابلة في الجامع الأُموي بدمشق، توفي سنة (١٢٩٥هـ) وعمره ٣٩ سنة.

انظر ترجمته في: «حلية البشر»: (٢/ ٨٤٨ـ٨٥٠). و«روض البشر»: (ص/ ١٤٦)، و«أعيان دمشق»: (ص/ ١٦٧ـ١٧١)، و«الأعلام»: (٤/ ٦).

وقد كان يعتزم إخراج الكتاب، فلما علم بعملي فيه، أتحفني بكل ما عنده حول الكتاب.

٢ـ نسخة ضمن مجموع فيه رسائل للمقريزي، محفوظ بالمكتبة الأهلية بباريس رقم: (١٩٣٨)، منها صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

والمجموع يقع في (٢٦٦) ورقة، في كل صفحة (٢٥) سطراً و«كتاب التجريد» في هذه المجموعة يقع في (١٩) ورقة (٢٣٢ـ٢٥٠).

وخطها نسخي معتاد، وتاريخ نسخِها يرجع إلى القرن الثاني عشر الهجري، ذكر ناسخها في آخر بعض الرسائل ـ ومنها التجريد ـ أَن المؤلف قد صححه جهد الطاقة ومبلغ القدرة سنة (٨٤١هـ). وعلى طرتها بعض التملكات.

ورمزت لها بالرمز (ب).

وهذه النُّسخة كثيرة الأَخْطاء والسقط.

٣ـ نسخة بخط الشيخ/ سعد بن حمد بن عتيق[(١)] المتوفى سنة (١٣٤٩هـ) ـ رحمه الله ـ.

تقع هذه النسخة في (٣٩) صفحة، سقط منها (٣) صفحات، وخطها نسخي معتاد، ويختلف عدد الأسطر من صفحة إلى أخرى،

---

(١) انظر ترجمته في: «الأعلام»: (٣/ ٨٤). و«علماء نجد خلال ستة قرون»: (١/ ٢٦٦) للبسَّام.

على هوامشها بعض التصويبات.

كتبت في مكة المكرمة بعد العشاء ليلة سبع وعشرين من جمادى الآخر سنة(١٣٠١هـ). كما جاء في آخرها.

وقد حصلت عليها عن طريق الدكتور/ الوليد بن عبدالرحمن آل فريان ـ جزاه الله خيراً ـ.

ذكر أنه حصل عليها من إحدى المكتبات الخاصة[1].

وقد رمزت لها بالرمز (جـ).

٤ـ وهناك نسخة رابعة ـ لم أقف عليها ـ بالمكتبة «الوليدية بالأستانة» برقم (٣١٩٥) مجموع يحوي عدداً من رسائل المقريزي، منسوخة بخط رقعي حسن بعد سنة ١١٠٦هـ.

ويقع كتاب «التجريد» من المجموع من (١٧٤ـ١٨٩) أَي في (١٦) ورقة.

وَصَفَ هذه المخطوطة كلٌّ من:

ـ العلاَّمة حمد الجاسر في تقديمه لتحقيق كتاب «الذهب المسبوك» للمقريزي في (مجلة الحج/ المجلد السادس/ عام ١٣٧١هـ/ ص٧ـ٨).

ـ والدكتور جمال الدين الشيَّال، في تقديمه لتحقيق كتاب «الذهب المسبوك» أيضاً: (ص/٦) الذي نُشِر عام/ ١٩٥٥م.

ـ وللكتاب نسخ أُخرى:

---

(١) ولعل الأوراق الساقطة كانت أثناء ترتيب هذه المكتبة، أو نقلها.

٥ـ نسخة دار الكتب المصرية، في (١٢) ورقة.

٦ـ النسخة الأزهرية بالقاهرة، في (٢٢) ورقة، نسخها محمد بن محمد الشاذلي، وتاريخ نسخها سنة (١٠٥٧هـ).

٧ـ نسخة دار العلوم بلكنو في الهند، في (١٢) ورقة.

وجميع هذه النسخ مصورة في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

□ منهجي في تحقيق الكتاب □

١ـ قدَّمت بمقدِّمة؛ عرَّفت فيها بالمؤلف بإيجاز، ثم توسعت في ذكر مصادر ترجمته.

٢ـ عرَّفت بالكتاب؛ باسمه، وموضوعه، ونسبته للمؤلف، وتاريخ تأْليفه، ومصادره، وثناء العلماء عليه، وطبعاته، ونسخه الخطيَّة.

٣ـ اعتمدت في إِثبات النَّصِّ على النسخة التي رمزت لها بالرمز (أ)، وذلك لامتيازها عن بقيَّة النسخ بأُمورٍ ذكرتها عند التعريف بالنُّسخ.

٤ـ جعلت النسختين الأُخريين، ومصادر الكتاب كالمكمِّل لنسخة (أ) عند حصول قصور فيها.

٥ـ أثبتُّ الفروق المهمة في الهامش، وأَغفلت ما لا فائدة في ذكره إلاَّ إثقال الهوامش دون جدوى.

مثل: «قال الله» و«قال الله تعالى» و«عليه السلام» و«صلى الله عليه وسلم». . . ونحوها.

٦ـ وضعت عناوين على هوامش الكتاب لتسهيل الإفادة من الكتاب بإبراز مباحثه.

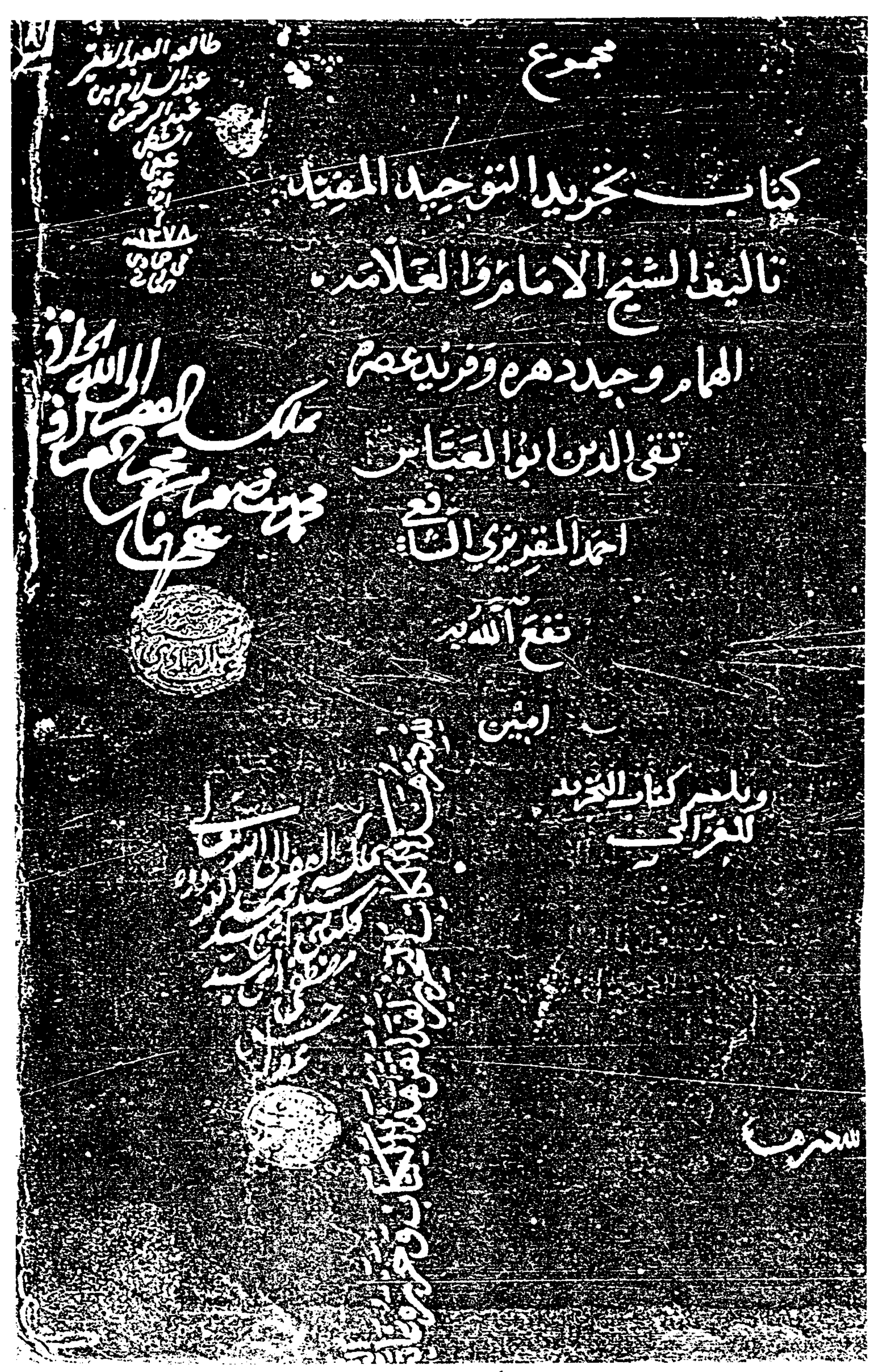
٧ـ خرَّجت الأحاديث:

ـ فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالإشارة إلى

ذلك.

ـ ما لم يكن كذلك خرجته من مصادره ـ ولم أَلتزم استيعابها ـ ثم ذكرت ما يدل على صحته أَو ضعفه. وقد أُحِيل إلى مراجع للتوسُّع.

□ □ □ □


مجموع

كتاب تجريد التوحيد المفيد

تأليف الشيخ الإمام والعلامة

الهمام وحيد دهره وفريد عصره

تقي الدين أبو العباس

أحمد المقريزي الشافعي

نفع الله به

آمين

ويليه كتاب التجريد للغزالي

الورقة الأولى من نسخة (أ)

والتوكل عليه والإنابة والخوف والرجاء والإخلاص والصبر على أوامره
وعن نواهيه وعلى أقداره والرضى به والموالاة فيه والمعاداة فيه والإخبات
إليه والطمأنينة به ونحو ذلك من أعمال القلوب التي فرضها أكثر من فرض أعمال
الجوارح ومستحبها أحب إلى الله تعالى من مستحبها الجوارح وأما أعمال الجوارح
فكالصلاة والجهاد ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات ومساعدة العاجز
والإحسان إلى الخلق ونحو ذلك فقول العبد في صلاته إياك نعبد التزام
أحكام هذه الأربعة وإقرار بها وقوله وإياك نستعين طلب الإعانة عليها
والتوفيق لها وقوله اهدنا الصراط المستقيم متضمن للأمرين على التفصيل
وإلهام القيام بهما وسلوك طريق السالكين إلى الله والله الموفق بمنه وكرمه
والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله
وصحبه وذريته وحزبه
تم الكتاب بعون
الله الوهاب

[illegible] ١٠١٩

تاريخ
وقع [illegible] هذا الكتاب [illegible] في أواخر السنة [illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى
الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه
اجمعين وبعد فهذا كتاب جم الفوائد بديع الفرائد
ينتفع به من اراد الله والدار الآخرة [illegible]
[illegible] والله اسال العون على اتمامه
بمنه اعلم ان الله سبحانه وتعالى هو رب كل شيء ومالكه
والحمد فالرب مصدر رب يرب ربا فهو راب فمعنى
قوله تعالى رب العالمين راب العالمين فالرب
سبحانه وتعالى هو الخالق الموجد لعباده القائم بتربيتهم
واصلاحهم المتكفل بصلاحهم من خلق ورزق وعافية
واصلاح دين ودنيا [illegible] كون العباد يتخذونه
سبحانه محبوبا مألوها ويفردونه بالحب والخوف
والرجا والاخبات والتوبة والنذر والطاعة
والطلب والتوكل ونحو هذه الاشيا فان التوحيد
حقيقته ان ترى الامور كلها من الله تعالى رؤية
تقطع الالتفات عن الاسباب والوسايط فلا ترى الخير والشر
الا منه تعالى وهذا المقام يثمر التوكل وترك
شكاية الخلق وترك لومهم والرضى عن الله والتسليم
لحكمه واذا عرفت ذلك فاعلم ان الربوبية منه
تعالى لعباده والتاله من عباده له سبحانه كما ان
الرحمة هي الوصلة بينهم وبينه عز وجل [illegible] ان
انفس الاشياء واجلها قدرا توحيد الله تعالى ثم
ان التوحيد له قشران الاول ان تقول بلسانك لا اله
الا الله ويسمى هذا القول توحيدا وهو مناقض للتثليث

الذي

الورقة الأولى من نسخة (ب)

فيه والاخبات اليه والطمأنينة به ونحو ذلك من
أعمال القلوب التي فرضها آكد من فرض أعمال الجوارح
ومستحبها أحب إلى الله تعالى من مستحب أعمال
الجوارح وأما أعمال الجوارح فكالصلاة والجهاد
ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات ومساعدة
العاجز والإحسان إلى الخلق ونحو ذلك فقول
العبد في صلاته إياك نعبد التزام هذه الأربعة
وإقرار بها وقوله وإياك نستعين طلب
الإعانة عليها والتوفيق لها وقوله اهدنا
الصراط المستقيم متضمن الأمرين على التفصيل وإلهام
القيام به وسلوك طريق السالكين إلى الله تعالى
والله الموفق بمنه وكرمه. والحمد لله وحده وصلى الله
على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وسلم قال
مؤلفه رحمه الله وصححه جهد الطاقة وبلوغ
القدرة في سنة إحدى وأربعين
وثمانمائة والله الموفق
للصواب واليه
المرجع
والمآب
تم

الورقة الأخيرة من نسخة (ب)



هذه الرسالة المسماة تجريد التوحيد تاليف الامام

العالم العلامة تقي الدين احمد بن علي

المقريزي المتوفي سنة

الورقة الأولى من نسخة (جـ)

العاجز الى الخلق ونحو ذلك فقول العبد في مثل ذلك اياك نعبد التزام

احكام هذه الاربعة واقرارها وقوله واياك نستعين طلب الاعانة

عليها والتوفيق لها وقوله اهدنا الصراط المستقيم متضمن للامرين

والعلم والقيام بها وسلوك طريق السالكين الى الله تعالى والله الموفق بمنه

وكرمه والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله وصحبه وازواجه والتابعين

وحزبه [illegible]

تمام نسخه

تم بحمد الله تعالى بقلم الفقير الى الله تعالى سعيد بن جمل بن [illegible]

غفر الله له ولوالديه بمنه وكرمه وجوده وكان في

ذلك بمكة المشرفة بعد العصر

ليلة سبعة وعشرين

من جمادى الآخرة

سنة ١٣٠٤

الوليد بن عمر الشيخ آل فريان

وصلى الله على اشرف المرسلين وامام المتقين محمد عبد الله ورسوله امام الخير

[illegible] وعلى آله الاطهار واصحابه الابرار الاخيار ومن تبعهم الى يوم القرار

[illegible] ابن القيم رحمه الله في كلام حسن في اخلاص العبادة ذكره في

كتاب الطرق [illegible] في ذكر [illegible] القول الذكي [illegible]

وحقوق [illegible] ثلاثة انواع احدها [illegible] والثاني [illegible]

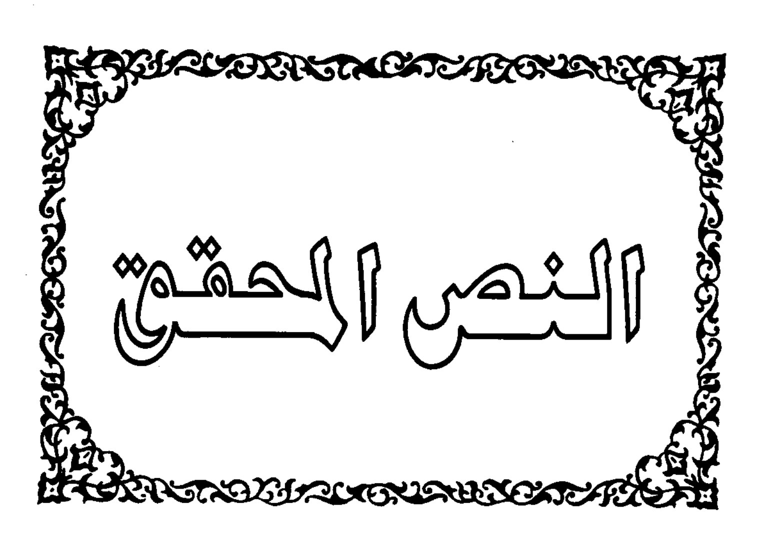
والثالث [illegible]

[illegible]

[illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة (جـ)




النص المحقق



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتقينَ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ خاتمِ النَّبيينَ، وعلى آلهِ وصحبهِ أَجمعينَ.

وبعدُ:

فهذا كتابٌ جمُّ الفوائدِ، بديعُ الفرائدِ، ينتفعُ به من أَرادَ اللهَ والدَّارَ الآخرةَ، سمَّيتُه:

«كتابُ[1] تجريدِ التَّوحِيْدِ المُفِيدِ».

واللهَ أسأَلُ العونَ على العملِ بِه بمنِّه.

[معنى الرب]

اعلمْ أَنَّ اللهَ سبحانهَ هو ربُّ كلِّ شيءٍ ومالكُه وإلـٰهُه.

«فالربُّ» مصدر ربَّ يرُبُّ ربًّا، فهو رابٌّ[2]؛ فمعنى قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة/ ٢]: رابُّ العالمين. فإِنَّ [الرَّبَّ][3] سبحانه وتعالى هو الخالقُ الموجدُ لعبادِهِ، القائمُ بتربيتهِم وإِصلاحِهم، المتكفِّلُ بصلاحِهم من خَلْقٍ، ورزقٍ، وعافيةٍ، وإِصلاح

---

(١) «كتاب» ليست في (جـ).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٢/ ١٨١)، و«اللسان»: (١/ ٤٠٥).

(٣) في (أ): «الرَّاب» والمثبت من (ب) و(جـ).

وقد يصح ما في (أ) إذا حملناه على الإخبار، لا على أَنَّه اسم من أَسماء الله تعالى.

دينٍ ودُنيا(١).

[...ى الإلهية]

«والإلهيةُ» كونُ العبادِ يتخذونَه سبحانه محبوباً مألُوهاً، ويُفردونَه بالحبِّ، والخوفِ والرَّجاءِ، والإخباتِ(٢) والتوبةِ، والنَّذْرِ والطَّاعةِ، والطلبِ والتَّوكُّلِ، ونحوِ هذه الأشياء.

[...يقة التوحيد ...رته]

فَإِنَّ التَّوحيدَ حقيقتُهُ: أَنْ ترى الأُمورَ كلَّها من اللهِ تعالى رؤيةً(٣) تقطعُ [الالتفاتَ](٤) عن الأسبابِ والوسائطِ، فلا ترى الخيرَ والشَّرَّ إلاَّ منه تعالى(٥).

وهذا المقامُ يُثمرُ التوكُّلَ، وتركَ شِكايةِ الخلقِ، وتركَ لومِهِم، والرِّضا عن اللهِ تعالى، والتّسليمَ لحكمِه.

وإذا عرفتَ ذلكَ؛ فاعلمْ أَنَّ الرُّبوبيَّةَ منه تعالى لعبادِه، والتَّأَلُّه من عبادِه له سبحانه، كما أَنَّ الرحمةَ هي الوصْلةُ(٦) بينهم وبينَه عزَّ وجلَّ.

واعْلَم أَنَّ أَنْفسَ الأَعمالِ، وأَجلَّها قدراً: توحيدُ اللهِ تعالى.

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد»: (٢/ ٢٤٧).

(٢) الإخبات هو: الخشوع. القاموس: (ص/ ١٩٣).

(٣) «رؤية» سقطت من (ب).

(٤) في الأصول: «التقابل» والتصويب من حاشية نسخة (جـ).

(٥) قارن بـ«الإحياء»: (١/ ٤٥).

(٦) في (جـ): «الوصيلة»، وهو خطأ.

غَير أَنَّ التوحيدَ له قِشران:[١]

الأوَّل: أَنْ تقولَ بِلِسَانِك: «لا إِلـه إلاَّ الله» ويُسمَّى هذا القولُ: توحيداً وهو مناقضُ التَّثْليثِ الذي تعتقدُه النَّصارى.

وهذا التوحيدُ يصدُرُ ـ أَيضاً ـ من المنافقِ الَّذي يُخالفُ سرُّه جهرَه.

والقِشْرُ الثَّاني: أَنْ لا يكونَ في القلبِ مخالفةٌ، ولا إِنكارٌ لمفهومِ هذا القولِ، بل يشتملُ القلبُ على اعتقادِ ذلك، والتصديق به، وهذا هو توحيدُ عامةِ النَّاسِ.

[لباب التوحيد]

ولُبابُ التَّوحيد: أَنْ يَرى[٢] الأُمورَ كُلَّها [من الله][٣] تعالى، ثم يقطعُ الالتفاتَ عن الوسائطِ، وأَنْ يعبدَه سبحانه عبادةً/ يفردُه بها، ولا يعبد غيرَه.

٤٨/ب

(١) من هنا إلى قوله: «وهذا التوحيد مقامُ الصديقين» مستفادٌ من «إحياءِ علوم الدين» للغزالي: (١/ ٤٥ـ٤٦).
يقصد المؤلف ـ رحمه الله ـ أَنَّ للتوحيد أَعمالاً ظاهرة لابد منها لكل مسلم، وهي ما عبَّر عنها (بالقشر)، لظهورها وعدم خفائِها.
فكأنه أَراد بالقشر الأَعمال الظاهرة، كالتلفظ بالشهادتين. . . ونحوها، وأَراد باللب الأَعمال القلبية. مثل أركان الإيمان، وذلك لخفائِها، وعدم ظهورها، ولا شك في أَهمية القشر حينئِذٍ، والله أَعلم.

(٢) أَي: العبد.

(٣) في (جـ): «لله».

ض ما يقدح التوحيد]

ويخرجُ عن هذا التوحيدِ: اتِّباعُ الهوى، فكلُّ من اتَّبعَ هواهُ؛ فقدْ اتخذَ هواهُ معبودَه(١). قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية/ ٢٣].

وإذا تأمَّلتَ عرفتَ أَنَّ عابدَ الصَّنمِ لم يعبدْه إنَّما عبدَ هواه، وهوَ ميلُ نفسِهِ إلىٰ دينِ آبائِه فيتَّبِعُ ذلكَ الميلَ، وميلُ النَّفسِ إلى المألوفاتِ أَحَدُ المعاني الَّتي يُعَبَّر عنها بالهوى.

ويَخرجُ عن هذا التوحيدِ: السَّخَطُ على الخلقِ، والالتفاتُ إليهم فإنَّ من يَرى الكلَّ من اللهِ؛ كيفَ يسخطُ [على](٢) غيره، أَو يأْملُ سواه؟ وهذا التوحيدُ مقامُ الصِّديقينَ.

قيق الكلام ب توحيد هية بوبية]

ولا ريب أَنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ لم ينكرْه المشركون، بلْ أَقرُّوا بأنَّه سبحانَه وحدَه خالقُهم، وخالقُ السماواتِ والأَرضِ، والقائمُ بمصالحِ العالمِ كلِّه، وإنَّما أَنكروا توحيدَ الإلهيةِ، والمحبَّة(٣)، كما قدْ حكَىٰ اللهُ تعالى عنهمْ في قولِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾]البقرة/ ١٦٥].

فلمَّا سوَّوا غيرَه بِهِ في هذا التَّوحيدِ؛ كانوا مشركين، كما قالَ

---

(١) قال ابن القيم: «إنَّ الله سبحانه وتعالى جعل متبع الهوى بمنزلة عابد الوثن...» اهـ وذكر الآية. انظر: «روضة المحبين»: (ص/ ٤٧٥ـ٤٧٦).
(٢) في (أ): «على من»، والتصويب من (ب) و(جـ).
(٣) انظر: «مدارج السالكين»: (٣/ ٢٠)، و«مجموع الفتاوى»: (١٤/ ٣٨٠).

اللهُ تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام/ ١]، أَي: يُسوُّونَ غيرَه به.

(١ وقال الله تعالى: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١٥٠﴾ (١) [الأنعام/ ١٥٠].

وقد علَّم اللهُ سبحانه وتعالى عبادَه كيفَ مباينة الشركِ في توحيدِ الإلهية، وأنَّه تعالى [حقيقٌ](٢) بإفراده ولياً وحَكَماً، وربّاً؛ فقال تعالى: (٣ ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام/ ١٤]، وقال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام/ ١١٤] وقال(٣): ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام/ ١٦٤].

فلا وليَّ، و لا حكمَ، ولا ربَّ إلاَّ اللهُ، الذي من عَدَلَ به غيرَه فقدْ أَشركَ في أُلوهيَّته، ولو وحَّد رُبوبيَّته.

فتوحيدُ الربوبيَّةِ هو الذي اجتمعتْ فيه الخلائقُ: مؤمنُها، وكافرُها.

[مفرق الطرق بين المؤمنين والمشركين]

وتوحيدُ الإلهيَّة مَفرقُ الطُّرقِ بينَ المؤمنينَ، والمشركينَ، ولهذا كانتْ كلمةُ الإسلامِ «لا إلـه إلاَّ اللهُ». **فلو قال: لا ربَّ إلاَّ الله لَمَا أَجْزَأَه عندَ المحققين.**

---

(١) ما بينهما ساقط من (جـ).
(٢) زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأُصول.
(٣) ما بينهما ساقط من (أ) والمثبت من (ب) و(جـ).

فتوحيدُ الأُلوهيَّةِ هو المطلوبُ من العبادِ، ولهذا كان أَصلُ[(١)] «الله»: الإلـه، كما هو قولُ سيبويه، وهو الصحيحُ، وهو قولُ جمهورِ أصحابِه إلاَّ من شذَّ منهم[(٢)].

وبهذا الاعتبارِ الذي قرَّرنا به الإلـه، وأنَّه المحبوبُ، لاجتماعِ صفاتِ الكمالِ فيه: كانَ «الله» هو الاسمُ الجامعُ/ لجميعِ[(٣)] معاني الأسماءِ الحُسْنىٰ، والصفاتِ العُليا، وهو الذي يُنكرُه المشركونَ.

[احتجاج توحيد الإلهية بتوحيد الربوبية]

ويحتجُّ الرّبُّ ـ سبحانه ـ عليهم بتوحيدهِمْ رُبوبيَّتَه على توحيدِ أُلوهيَّتِهِ[(٤)]، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠﴾[(٥)] [النمل/ ٥٩ـ٦٠].

وكلَّما ذكرَ تعالى من آياتِهِ جملةً منَ الجملِ قالَ عقيبهَا: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ فأَبانَ ـ سبحانه وتعالى ـ بذلكَ: أَنَّ المشركينَ إنَّما كانوا يتوقفونَ في إثباتِ[(٦)] توحيدِ الإلهيَّةِ لا الربوبيَّةِ، على أَنَّ منهمْ

---

(١) في (جـ): «أصله».
(٢) من «بدائع الفوائد»: (٢/ ٢٤٩).
(٣) «لجميع» سقطت من (ب).
(٤) «على توحيد أُلوهيَّته» سقطت من (ب).
(٥) انظر: «مدارج السالكين»: (١/ ٤٤٤)، و«بدائع الفوائد»: (٢/ ٢٤٧ـ٢٤٨).
(٦) في (ب): «فاثبات»، وهو خطأ.

منْ أَشركَ في رُبوبيَّتِه ـ كما يأَتي بعدَ ذلكَ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ.

وبالجملةِ؛ فهو تعالى يحتجُّ على منكرِي الإلهيَّةِ بإثباتِهم الرُّبوبيَّةَ.

[معنى الملك] «والمَلِكُ» هو: الآمرُ النَّاهي، الذي لا يخلُقُ خلْقاً بمقتضى ربوبيَّتِه [ويترُكُهم][1] سُدىً معطَّلينَ لا يُؤمرونَ، ولايُنهون، ولا يُثابونَ، ولا يُعاقبونَ، فإِنَّ المَلِكَ هو الآمرُ النَّاهي، المُعْطي المانِعُ، الضَّارُّ النَّافعُ، المُثيبُ المُعاقِبُ[2].

ولذلكَ جاءَت الاستعاذةُ في «سورةِ النَّاسِ» و«سورةِ الفلقِ»: بالأسماءِ الحُسْنىٰ الثَّلاثةِ: (الرَّبُّ، والمَلِكُ، والإِلـٰهُ)؛ فإِنَّه لمَّا قالَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ [الناس/ ١]، كانَ فيهِ إِثْباتُ أَنَّه خالقُهم وفاطرُهم، فبقي أَنْ يُقالَ: لمَّا خلقَهم هل كلَّفَهم، وأَمَرهم، ونهاهُم؟

قيلَ: نعمْ؛ فجاءَ: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢﴾ [الناس/ ٢]، فأَثْبَتَ الخلقَ والأَمرَ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[3] [الأعراف/ ٥٤].

فلمَّا قيلَ ذلكَ، قيلَ: فإِذا كانَ ربّاً موجِداً، ومَلِكاً مكلِّفاً؛ فهل يُحَبُّ، ويُرغَبُ إِليهِ، ويكونُ التَّوجُّه إِليه غايةَ الخلقِ والأَمْرِ؟

---

(١) في (أ): «وتركهم»، والتصويب من (ب).
(٢) انظر: «بدائع الفوائد»: (٢/ ٢٤٩).
(٣) الآية ساقطة من (ب).

قيل: ﴿ إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ ﴾ [الناس/ ٣]، أَيْ: مألوهُهم، ومحبوبُهم الذي لا يتوجَّه العبدُ المخلوقُ المكلَّفُ العابدُ (١ إلاَّ لَه، فجاءت الإلهيةُ خاتمةً وغايةً، وما قبلَها(١) كالتوْطِئَةِ لها.

وهاتانِ السورتانِ أعظمُ عُوْذَةٍ(٢) في القرآنِ، وجاءَت الاستعاذةُ بهما وقتَ الحاجةِ إلى ذلكَ، وهو حينَ سُحِرَ النَّبيُّ ﷺ، وخُيِّلَ لَهُ أَنَّه يفعلُ الشيءَ وما فعَلَه، وأَقَامَ على ذلك أَربعينَ(٣) يوماً، كما في «الصحيح»(٤)، وكانت عُقَدُ(٥) السِّحرِ إحدى عشرةَ عُقدةً(٦)؛ فأَنزلَ اللهُ «المُعوِّذتين» إِحدى عشرةَ/ آيةً، فانحلَّت بكلِّ آيةٍ عُقْدةٌ.

وتعلَّقت الاستعاذةُ في أَوائل القرآنِ باسْمِه: «الإلـٰه»، وهو المعبودُ وحدَه؛ لاجتماعِ صفاتِ الكمالِ فيه، ومناجاةُ العبدِ لهذا

---

(١) ما بينهما ساقط من (أ).

(٢) أَي أعظم رقية في القرآن. انظر: «القاموس»: (ص/ ٤٢٨)، واللسان: (٣/ ٤٩٩).

(٣) قال الحافظ في «الفتح»: (١٠/ ٢٣٧): «وقع في رواية أَبي ضمرة عند الإسماعيلي «فأقام أَربعين ليلة»، وفي رواية وهيب عن هشام عند أَحمد: «ستة أَشهر»، ويمكن الجمع بأَن تكون الستة أَشهر من ابتداء تغير مزاجه، والأَربعين يوماً من استحكامه» اهـ.

(٤) البخاري (مع الفتح): (١٠/ ٢٣٢)، ومسلم برقم: (٢١٨٩).

(٥) في (أ): «عقدة»، والمثبت من (ب).

(٦) ذكر الحافظ في «الفتح»: (١٠/ ٢٣٦) أنه جاء من حديث ابن عباس بسندٍ ضعيف أَن عدد العقد إِحدى عشرة عقدة، أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وجاء عنه مثل ذلك بسند آخر لكنه منقطع عند ابن سعد.

الإلـٰهِ الكاملِ ذي الأسماءِ الحُسْنىٰ، والصفاتِ العُليا، المرغوبُ إليه في أَنْ يُعيذَ عبدَه الذي يُناجيْهِ بكلامِهِ من الشَّيطانِ الحائلِ بينَه، وبينَ مناجاةِ ربِّه.

ثُمَّ انْسحَبَ التعلُّقُ باسمِ «الإلـٰهِ» في جميعِ المواطنِ الَّذي يُقالُ فيها: «أَعوذُ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيم»، لأنَّ اسمَ اللهِ هو الغايةُ للأسماءِ؛ ولهـٰذا كانَ كلُّ اسمٍ بعدَه لا يتعرَّفُ إلاَّ بهِ؛ فنقولُ:

اللهُ هو السَّلامُ المؤمنُ المهيمنُ[1]، فالجلالةُ تُعرِّفُ غيرَها، وغيرُها لا يُعرِّفها[2]. ٤٩/ب

والذينَ أَشْركُوا به تعالى في الرُّبوبيَّةِ؛ منهم منْ أَثْبتَ معهُ خالقاً آخرَ ـ وإِن لم يقولوا إِنَّه مكافىءٌ لهُ ـ وهم المشركونَ، ومن ضاهاهُم من القدريَّةِ.

ورُبوبيَّتُه ـ سبحانه ـ للعالمِ الربوبيَّةُ الكاملةُ المطلقةُ الشَّاملةُ تُبطِلُ أقوالَهم، لأَنَّها تقتضي ربوبيَّتَه لجميعِ ما فيه من الذَّواتِ والصِّفاتِ والحركاتِ والأفعالِ.

وحقيقةُ قولِ القدريَّةِ المجوسيَّةِ: أَنَّه تعالى ليس ربّاً لأفعالِ

---

(١) «المهيمن» ساقطة من (ب).

(٢) انظر: «مدارج السالكين»: (١/ ٤١)، و«جامع البيان»: (١/ ٨٢ـ٨٣) و«الجامع لأحكام القرآن»: (١/ ٧٢ـ٧٣)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٢٠ـ٢١) و«اللسان»: (١٣/ ٤٦٧ـ٤٧١).

الحيوانِ ولا تتناولها ربوبيَّتُه؛ إِذ كيفَ يتناولُ ما لا يدخلُ تحتَ قُدْرَتِهِ ومشيئَتِهِ وخلقِه؟

[أنواع الشرك] وشركُ الأُممِ كلِّه نوعان:

شركٌ في الإلهيةِ، وشركٌ في الرُّبوبيَّةِ[١].

فالشركُ في الإلهيَّةِ، والعبادةِ هو الغالبُ على أَهلِ الإشراكِ، وهو شركُ عُبَّادِ[٢] الأَصنامِ، وعُبَّادِ الملائكةِ، وعبَّادِ الجِنِّ، وعُبَّادِ المشايخِ والصالحينَ الأَحياءِ، والأَمواتِ، الذينَ قالوا: إِنَّما[٣] نعبدُهم ليقرِّبونا إِلى اللهِ زُلْفَىٰ، ويشفعُوا[٤] لنا عندَه، وينالُنا بسببِ قُربِهِم منَ اللهِ، وكرامتِه لهم: قُربٌ وكرامةٌ، كما هوَ المعهودُ في الدُّنيا من حُصولِ الكرامةِ، والزُّلْفى لمنْ يخدمُ أَعوانَ المَلِكِ وأَقارِبَه وخاصَّتَه.

والكتبُ الإلهيَّةُ كُلُّها من أَوَّلِها إِلى آخرها تُبْطِلُ هذا المذهبَ وتردُّه، وتقبِّحُ أَهْلَه، وتنصُّ على أَنَّهم أعداءُ الله تعالى، وجميعُ الرُّسلِ ـ صلوات الله عليهم ـ متفقونَ على ذلكَ من أَوَّلِهم/ إِلى

(١) من قوله: «والذين أَشركوا...» إلى هنا ملخَّصٌ من «مدارج السالكين»: (١/ ٧٤).

وانظر في نوعي الشِّرك: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٩٢-٩٣).

(٢) في (ب): «عبادة».

(٣) «إنما» ليست في (جـ).

(٤) في (ب) و(جـ): «ويشفعون»، والصواب ما في (أ).

آخرِهم، وما أَهْلَكَ [اللهُ تعالى مَنْ أَهلكَ مِنَ الأُممِ](١) إلاَّ بِسببِ هذا الشِّركِ ومن أَجْلِه(٢).

[أصل الشرك في توحيد الإلهية]

وَأَصْلُه الشِّركُ في محبةِ اللهِ تعالى، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة/ ١٦٥]، فأَخبرَ سبحانَه: أَنَّه من أَحبَّ معَ اللهِ شيئاً غيرَه(٣) كما يُحبُّه فقد اتخذَ نِدّاً من دونِه، وهذا على أَصحِّ القولينِ في الآية: أَنَّهم يُحبُّونهم كما يُحبُّونَ اللهَ(٤).

وهذا هو «العدلُ» المذكورُ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام/ ١]، والمعنى على أَصحِّ القولينِ: أَنَّهم يعدِلونَ بِهِ غيرَه فِي العبادةِ، فيُسوُّونَ بينَه وبينَ غيره في الحبِّ والعبادةِ، وكذلكَ قولُ المشركينَ ـ في النَّارِ ـ لأَصنامِهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء/ ٩٧ـ٩٨].

ومعلومٌ قطعاً: أَنَّ هذه التَّسْويةَ لم تكنْ بينهم، وبينَ اللهِ في كونِه ربهم وخالقهم، فإِنهم كانوا كما أخبر اللهُ عنهم مقرِّين بأَنَّ الله

---

(١) في (جـ): «وما أُهلك الناس من الأمم».
(٢) من قوله: «والكتب الإلهية...» إلى هنا من «إِغاثة اللَّهفان»: (٢/ ٣٢١ـ٣٢٢).
(٣) «غيره» ليست في (جـ).
(٤) وانظر الأقوال في الآية: «جامع البيان» (٢/ ٧١ـ٧٢)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٢/ ١٣٧)، و«مدارج السالكين»: (٣/ ٢١)، و«روضة المحبين»: (ص/ ٢٠٠).

تعالى وحده هو ربُّهم وخالقُهم وأَنَّ الأرضَ ومن فيها له وحدهُ، وأَنَّه ربُّ السماواتِ السَّبعِ، وربُّ العرشِ العظيمِ، وأَنَّه سبحانه هو الذي بيدِه ملكوتُ كلِّ شيء، وهو يُجيرُ ولا يُجار عليهِ.

وإِنَّما كانت هذه التسْويةُ بينهم وبينَه تعالى في المحبَّةِ والعبادةِ، فمنْ أَحبَّ غيرَ الله تعالى، خافهُ، ورجاه، وذلَّ له كما يُحبُّ اللهَ ويخافُه، ويرْجُوه: فهذا هو الشِّركُ الذي لا يغفِرُه الله، فكيفَ بمنْ كان غيرُ الله [أَقْربَ][1] عندَه منه، وأَحبَّ إِليه، وأَخوفَ عنده، وهو في مرضاتِهِ أَشدُّ سعياً منه في مرضاةِ اللهِ؟.

فإِذا كانَ المسوّي بينَ اللهِ وبينَ غيرِهِ في ذلك مشركاً، فما الظَّنُّ بهذا؟ **فعِياذاً بالله منْ أَنْ ينسلخَ القلبُ من التوحيدِ والإِسلام كانْسِلاخِ الحيَّةِ من قِشْرها! وهو يظُنُّ أَنَّه مسْلِمٌ موحِّدٌ، فهذا أَحدُ أَنواع الشِّركِ**[2].

[...دلــة علــى ...يد الله]

والأدلَّةُ الدالةُ على أَنَّه تعالى يجبُ أَن يكونَ وحدهُ هو المأْلوهُ تُبْطِلُ هذا الشِّركَ، وتُدْحضُ حُججَ أَهْلِه، وهي[3] أَكثرُ من أَنْ يُحيطَ بها إِلاَّ اللهُ تعالى، بل كلَّما خلَقه اللهُ تعالى؛ فهو آيةٌ شاهدةٌ بتوحيدِهِ، وكذلكَ كلُّ ما أَمرَ به.

---

(١) في (ب): «آثر». وفي (جـ): «أَتمَّ».
(٢) انظر: «مدارج السالكين»: (٣/ ٢٠ـ٢٢).
(٣) في (أ) و(ب): «وهو». والتصويب من (جـ).

فَخَلْقُه وأَمرُه،/ وما[١] فطرَ عليه عبادَه، وركَّبَ فيهم من العقول[٢]: شاهدٌ بأنَّه[٣] اللهُ الذي لا إلٰه إلاَّ هو، وأنَّ كلَّ معبودٍ سواهُ باطلٌ، وأنَّه هو اللهُ الحقُّ المبينُ ـ تقدَّسَ وتعالى ـ: ٥٠/ب

وواعجباً كيفَ يُعصى الإلهُ ... أَمْ كيفَ يجحدُهُ الجاحِدُ

وللهِ في كلِّ تحريكةٍ ... وتسكينةٍ أَبداً شاهِدُ

وفي كلِّ شيءٍ لهُ آيةٌ ... تدلُّ على أنَّه واحدُ[٤]

[الشرك في الربوبية]

والنَّوعُ الثَّاني من الشِّركِ:

[الشِّركُ][٥] به تعالى في الربوبيَّةِ[٦]: كشركِ مَنْ جعلَ معهُ خالقاً آخرَ: كالمجوسِ وغيرِهم، الذينَ يقولونَ: بِأَنَّ للعالَمِ ربَّيْن: أَحدُهما: خالقُ الخير، [[٧] ويقولون له بِلسانِ الفارسيَّةِ: «يَزْدَان»][٧].

---

(١) «ما» مكررة في (أ).
(٢) في (جـ): «القوى».
(٣) في (أ) و(ب): «بأنَّ» والتصويب من (جـ).
(٤) ذكر ابن خلكان البيت الأخير في «الوَفَيات»: (٧/ ١٣٨)، ونسبه لأبي نُواس. ولم أجد الأبيات في «ديوانه المطبوع»!.
(٥) «الشرك» ساقطة من (جـ).
(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٩٢).
(٧) ما بينهما زيادة من (جـ).

والآخر: خالقُ الشَّرِّ، [(١) ويقولون له المجوسُ بلسانِهم: «أَهْرَمَن»](١)(٢)

وكالفلاسفةِ ومن تَبعهم الذينَ يقولونَ: بأنَّه لم يصدرْ عنْه إلاَّ واحدٌ بسيطٌ، وأَنَّ مَصْدَرَ المخلوقاتِ كلِّها عن العقولِ والنُّفوسِ، وأَنَّ مَصْدَرَ هذا العالمِ عن العقلِ الفعَّالِ، فهو ربُّ كُلِّ ما تَحْتَه ومُدبِّرُه(٣)!!

[خبث شرك العالم]

وهـٰذا شرٌّ من شِركِ(٤) عُبَّاد الأَصنامِ والمجوسِ والنَّصارى، وهو أَخْبَثُ شركٍ في العالمِ؛ إِذْ يتضمَّنُ من التعطيلِ، وجَحْدِ إِلهيَّتِهِ ـ سُبحانه ـ وربُوبيَّتِه، واستنادِ الخلقِ إِلى غيرِهِ ـ سبحانَه ـ ما لم يتضمَّنْهُ شركُ أُمَّةٍ من الأممِ.

---

(١) ما بينهما زيادة من (جـ).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٩٧).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١١٣) وفيه الرد عليهم.
(٤) في (جـ): «قول».

(فائدة): في كيفية التخلُّص من شرك الرُّبوبية.

قال شيخ الإسلامِ: «ولكن إذا أَراد التخلص من هذا الشرك، فلينظر إلى المعطي الأوَّل مثلاً، فيشكره على ما أولاه من النعم، وينظر إلى من أسدى إليه المعروف فيكافيه عليه، لقوله عليه السلام: «**مَنْ أَسْدَى إليكُم مَعْرُوفاً فكافِئوه فإِنْ لَم تَجدوا ما تكافِئوه فادْعُوا له، حتَّى تَروا أنكم قدْ كافأتمُوه**». . . .».

«مجموع الفتاوى»: (١/ ٩٢).

وشركُ القدريَّةِ مختصرٌ من هذا، وبابٌ يُدْخِلُ مِنْه إِليهِ، ولهـٰذا شبَّهَهُمْ الصحابةُ ـ رضيَ الله عنهُم ـ بالمجوسِ، كما ثبتَ عن ابنِ عمرَ[1] وابن عبّاسٍ[2] ـ رضي الله عنُهم ـ.

وقد رَوَىٰ أَهْلُ «السُّنَنِ» فيهم ذلك مرفوعاً: **«أَنَّهم مجوسُ هذه الأُمَّةِ»**[3].

وكثيراً ما يجتمعُ الشركانِ في العبدِ[4]، وينفردُ أَحَدُهما عن

(١) أَخرجه اللالكائي: (٤/ ٦٤٣)، وأحمد في «السنة»: (ص/ ١٣٠).

(٢) أَخرجه اللالكائي: (٤/ ٦٩٥).

(٣) أَخرجه أَبوداود: (٥/ ٦٦)، وابن أَبي عاصم في «السنة»: (رقم/ ٣٣٨، ٣٣٩) والحاكم: (١/ ٨٥) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين: إن صح سماع أَبي حازم من ابن عمر، ولم يخرجاه» اهـ.
أقول: لم يصح سماعه منه. انظر: «جامع التحصيل»: (ص/ ١٨٧).
وأَخرجه اللاَّلكائي: (رقم/ ١١٥٠). وغيرهم من حديث ابن عمر.
وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة، إلاَّ أَنَّها لا تخلو من مقال.
قال ابن القيم في «تهذيب السنن»: (٧/ ٦٠): «وهذا المعنى قد روي عن النبي ﷺ من حديث: ابن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وجابر بن عبدالله، وأَبي هريرة، وعبدالله بن عمرو بن العاص، ورافع بن خديج...».
ثم تكلم على أَسانيدها... وأَنَّها جميعاً لا تخلو من مقال.
وانظر: «مختصر سنن أَبي داود»: (٧/ ٥٦ـ٦١)، و«أَجوبة الحافظ عن أَحاديث المصابيح»: (٣/ ١٧٧٩)، و«المقاصد الحسنة»: (ص/ ٢٣٤)، و«اللالىء المصنوعة»: (١/ ٢٥٧ـ٢٦٠)، و«كشف الخفاء»: (٢/ ١١٩ـ١٢٠)، و«فيض القدير»: (٤/ ٥٣٥)، و«ظلال الجنَّة»: (رقم/ ٣٢٨، ٣٢٩).

(٤) «العبد» ساقطة من (ب).

الآخرِ.

[...ـرد علـى ...شركين]

والقرآنُ الكريمُ، بلِ الكتُبُ المنزَّلَهُ من عندِ اللهِ تعالى كلُّها مصرِّحةٌ بالردِّ على أهلِ هذا الإشراك. كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ...﴾ [الفاتحة/ ٥]، فإِنَّهُ ينفي شركَ المحبَّةِ والإلهيَّةِ.

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة/ ٥]، فإِنَّه ينفي شركَ الخلقِ والرُّبوبيَّةِ.

فتضمَّنَتْ هذه الآيةُ: «تجريدَ التوحيدِ» لربِّ العالمينَ في العبادةِ، وأَنَّهُ لا يجوزُ إشراكُ غيرِه معهُ، لا في الأفعال/ ولا في الألفاظِ، ولا في الإراداتِ(١).

[...ـن أنـواع ...ك بالله]

فالشِّركُ به في الأفعالِ: كالسُّجودِ لغيرِهِ ـ سُبحانه ـ والطوافِ بغيرِ البيتِ المحرَّمِ، وحلْقِ الرأسِ عبوديَّةً، وخضوعاً لغيرِهِ، وتقبيلِ الأحجارِ غيرِ الحجرِ الأسودِ الَّذي هو يَمينُهُ تعالى في الأرضِ(٢)، أو

---

(١) من هذا الموضع إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ...﴾ الآية (ص/ ٦٧) استفادَه المصنِّف من كتاب «الجواب الكافي»: (ص/ ١٩٦ـ٢٠٠) مع بعض التصرف.

(٢) وقد جاء في ذلك حديث لا يصح ولفظه: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض».
أخرجه ابن عدي في «الكامل»: (١/ ٣٤٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد»: (٦/ ٣٢٨). وفي سنده إسحاق بن بشر الكاهلي وهو ممن يضع الحديث.
وانظر في الكلام عليه: «العلل المتناهية»: (٢/ ٥٧٥)، و«فيض القدير»: =

تقبيلِ القبورِ واستلامِها، والسجودِ لها.

[النهي عن اتخاذ القبور مساجد]

وقد لعنَ النَّبيُّ ﷺ مَنِ اتَّخذَ قبورَ الأنبياءِ [والصالحينَ][(١)] مساجدَ يُصلَّى لله[(٢)] فيها، فكيفَ من اتَّخَذَ القُبورَ أَوثاناً تُعبدُ من دونِ اللهِ؟. فهذا لم يَعْلَمْ معنى قول الله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ... ﴾.

وفي «الصحيح»[(٣)] عنه ﷺ أنَّه قال: «**لَعَنَ اللهُ اليهودَ والنَّصَارَىٰ اتَّخَذَوا قُبُورَ أَنْبِيائِهم مَسَاجِدَ**».

وفيه[(٤)] عنه أَيضاً: «**إِنَّ مِنْ شِرارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكهمُ السَّاعَةُ**

= (٣/ ٤١٠)، و«كشف الخفاء»: (١/ ٤١٧ـ٤١٨)، و«السلسلة الضعيفة» رقم (٢٢٣).

(تنبيه): الحديث لا يصح وإنْ حسَّنه العجلوني في «الكشف» لأن تحسينه لم يكنْ على قواعد المحدثين، وله مثل هذا الصنيع في غير موضع من كتابه، فليُتنبَّه لذلك!.

(١) زيادة من (ب) و(جـ).

(٢) «لله» ليست في (ب) و(جـ).

(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١/ ٦٣٣)، ومسلم برقم: (٥٢٩).

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم (الفتح): (١٣/ ١٧) دون قوله «والذين يتخذون القبور مساجد».

والحديث أخرجه أحمد (١/ ٤٣٥). وابن خزيمة: (٢/ ٦)، وابن حبان «الإحسان»: (٦/ ٩٤). والطبراني في «الكبير»: (١٠/ ٢٣٢) وغيرهم.

كلهم من طريق عاصم بن أبي النَّجود عن أبي وائل عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ به.

=

وهم أَحْياءٌ، والذين يتَّخِذونَ القُبُورَ مساجِدَ».

وفيه[1] أيضاً عنه ﷺ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم كانُوا يَتَّخِذُونَ القبورَ مَسَاجِدَ، أَلاَ فَلاَ تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ، فإِنِّي أَنهاكُم عَنْ ذَلِكَ».

وَفِي «مسند الإمام أَحمد»[2] و«صحيح ابن حِبَّان»[3] عنه ﷺ: «[لَعَنَ اللهُ][4] زُوَّاراتِ القُبورِ والمتَّخذينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ والسُّرُجِ».

= وفيه عاصم بن أَبي النجود، في حفظه مقال، وحديثه حسن.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء»: (٢/ ٦٧٤): «بإسناد جيد».
وقال الهيثمي في «المجمع»: (٢/ ٣٠): «رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن».

(١) أَخرجه مسلم برقم: (٥٣٢)، ولفظه: «إِنِّي أَبرأُ إِلى الله أَنْ يكونَ لي منكم خليلٌ... ألا وإِنَّ مَنْ كَانَ قبلَكُم كَانُوا يتَّخذونَ قبورَ أَنبيائِهم وصَالِحِيهم مَسَاجد. أَلا فَلا تتخِذُوا القُبورَ مَسَاجِدَ. إِنِّي أَنْهاكُم عَنْ ذلِكَ».

(٢) (١/ ٢٢٩).

(٣) «الإحسان»: (٧/ ٤٥٢).
والحديث أخرجه أبوداود: (٣/ ٥٥٨)، والنسائي: (٤/ ٩٤_٩٥) والترمذي: (٢/ ١٣٦) وابن ماجه: (٢/ ٥٠٢) مختصراً وغيرهم من طرقٍ عن محمد بن جُحادة عن أَبي صالح عن ابن عباس به.
وفيه أَبوصالح باذام مولى أُم هانىء «ضعيف رمي بالتدليس»، وقد تفرد بزيادة: «والمتخذين عليها المساجد والسرج».
أَمَّا الشَّطر الأَول من الحديث فله شواهد قوية من حديث أَبي هريرة، وحسان بن ثابت.

(٤) سقطت من (ب).

وقال: «اشتدَّ غضبُ اللهِ على قومٍ[(١)] اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبيائِهم مساجِدَ»[(٢)].

وقال: «إنَّ منْ كانَ قَبْلكُم كانُوا[(٣)] إذا ماتَ فيهم الرَّجُلُ الصَّالحُ بَنَوا على قَبْرِهِ مَسْجِداً، وصَوَّرُوا فيه تِلكَ الصُّورَةَ[(٤)] أُولئِكَ شِرارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ»[(٥)].

[أقسام الناس في زيارة القبور]

والناسُ في هذا الباب ـ أَعني زيارةَ القُبورِ ـ ثلاثةُ أَقْسامٍ[(٦)]:

---

(١) في (أ) و(ب): «أقوام» والمثبت من (جـ)، ومصادر الحديث.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١٧٢)، وابن سعد في «الطبقات»: (٢/ ٢٤١)، وعبدالرزاق في «المصنف»: (١/ ٤٠٦)، والبزار «الكشف»: (١/ ٢٢٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد»: (٥/ ٤٢ـ٤٣)، عن زيد بن أَسلم مرسلاً.
وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ مقارب، أخرجه أَحمد: (٢/ ٢٤٦)، والحميدي: (٢/ ٤٤٥). وإسناده لا بأس به.

(٣) «كانوا» ليست في (جـ).

(٤) في (جـ): «الصور».

(٥) أَخرجه البخاري (مع الفتح): (١/ ٦٣٣)، ومسلم برقم: (٥٢٨) من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٣١٢، ٣٢٩ـ٣٣٣، ٣٥٠ـ٣٥٨)، (٢٧/ ٧٢)، و«زاد المعاد»: (١/ ٥٢٧)، و«إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٩٥ وما بعدها)، (٢/ ٣١٤) و«الروح»: (ص/ ٥ـ١٦، ١١٩).
وبقي من الأقسام: قومٌ يزورونَهم، ويدعونه عندهم، ويرون الدُّعاءَ عنده أَولى من الدُّعاءِ في المساجد.
انظر: «زاد المعاد»: (١/ ٥٢٧).

قومٌ[١] يزورونَ الموتى؛ فيدْعونَ لهُم، وهذه هي الزِّيارةُ الشَّرعيَّةُ.

وقومٌ يزورونَهم؛ يدعونَ بهم؛ وهؤلاءِ هم المشركونَ، [وجهلةُ العوامِ والطَّغَامِ من غُلاتهم][٢].

وقومٌ يزورونَهم؛ فيدعونَهم أَنْفُسَهم، [[٣]وقد قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لا تجعلْ قَبْري وَثَناً يُعبَدُ[٣]»][٤]، [٥]وهؤلاءِ هُم المشركونَ في الرُّبوبيَّة[٥].

ـاية النبي ـانـب حيد]

وقد حمى النَّبيُّ ﷺ جانِبَ التوحيدِ أَعظمَ حِمايةِ، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ. . . ﴾.

حتى نهى عن الصلاةِ في هذين الوقتين؛ [لكونِها][٦] ذريعةً إلى التشبُّه بِعُبَّادِ الشمسِ الذينَ يَسْجُدونَ لها في هاتينِ الحالتينِ.

وسدَّ الذَّريعةَ بأَنْ مَنَعَ من الصلاةِ بعد العصرِ، والصبحِ لاتصال

---

(١) في (جـ): «قسم».
(٢) ما بين المعقوفين ليس في (جـ)، ومكانها: «في الأُلوهية والمحبّة».
(٣) ما بينهما ساقط من (جـ).
(٤) تقدَّم تخريجه (ص/ ٦١) لأنه قطعة من حديث: «اشتد غضب الله. . .» الحديث.
(٥) ما بينهما زيادة من (جـ).
(٦) سقطت من الأصول، هي ملحقة في هامش نسخة (جـ).

هذين الوقتينِ بالوقتين[١] اللَّذينِ[٢] يَسْجُدُ المشركونَ فيهما للشمسِ[٣].

[السجود لغير الله]

وأَمَّا السُّجودُ لغيرِ اللهِ؛ فقالَ عليه الصَّلاة والسَّلام: «**لا يَنبُغِي لأحَدٍ أَنْ يَسْجُدَ لأحدٍ إلاَّ للهِ**»[٤].

«**ولا ينبغي» في كلام اللهِ ورسولِهِ إِنَّما يُستعملُ للذي هو في** غايةِ الامتناعِ[٥]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢﴾ [مريم/ ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾ [يس/ ٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢١٠ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمۡ﴾ [الشعراء/ ٢١٠_٢١١] وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان/ ١٨]

---

(١) «بالوقتين» سقطت من (جـ).

(٢) في (أ): «الذي» والمثبت من (ب) و(جـ).

(٣) قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «وكذلك النهي عن الصلاة بعد العصر، وبعد الفجر، وإن لم يحضر وقت سجود الكفار للشمس، مبالغة في هذا المقصود وحماية لجانب التوحيد، وسداً للذريعة إلى الشرك بكلِّ ممكن» اهـ.
«إغاثة اللهفان»: (١/ ٥٣٤)، وانظر: «إعلام الموقعين»: (٣/ ١٣٩_١٤٠).

(٤) أخرجه الترمذي: (٣/ ٤٦٥)، وابن حبان «الإحسان»: (٩/ ٤٧٠)، والبيهقي في «الكبرى»: (٧/ ٢٩١) من حديث أبي هريرة، بسند فيه محمد بن عمرو بن علقمة، تُكلِّم فيه من قِبَل حفظه. قال الحافظ: «صدوق له أوهام»، وقال الذهبي في «الميزان»: (٥/ ١١٩): «حسن الحديث. . .».
وله شواهد من حديث جماعة من الصحابة.

(٥) وهذا ما قرره ابن القيم أيضاً في «إعلام الموقعين»: (١/ ٤٣)، و«بدائع الفوائد»: (٤/ ٣).

حلف بغير

ومن الشركِ باللهِ تعالى المباينِ لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾:

الشِّركُ به في اللفظِ، كالحلفِ بغيرِه، كما رواهُ الإمامُ أَحمدُ[1]، وأَبوداود[2]، عنه ﷺ أَنَّه قال: «مَنْ حَلَفَ بغيرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ» صححه الحاكم[3]، وابن حِبَّان[4].

قال ابْن حِبَّان: أخبرنا الحسنُ بن[5] سُفيان ثنا عبدُالله بن عمر الجُعْفي، ثنا عبدُالرحيم[6] بن سليمان، عن الحسنِ بن عُبَيدالله[7]

(١) «المسند»: (٢/ ٣٤ـ٨٦).

(٢) «السنن»: (٣/ ٥٧٠).

(٣) «المستدرك»: (١/ ١٨) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. . .» وكذا قال في: (٤/ ٢٩٧). لكن الحسن بن عبيدالله لم يخرج له البخاري.

(٤) «الإحسان»: (١٠/ ١٩٩ـ٢٠٠).

والحديث أخرجه أيضاً الطيالسي برقم: (١٨٩٦)، والترمذي: (٤/ ٩٣ـ٩٤) وقال: «هذا حديث حسن»، والبيهقي: (١٠/ ٢٩).

كلهم من طرق متعددة عن سعد بن عبيدة قال: كنت عند ابن عمر، فحلف رجلٌ بالكعبة، فقال ابن عمر: ويحك: لا تفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

والإسناد صحيح على شرط مسلم.

(٥) تحرفت في (أ) و(ب) إلى: «و».

(٦) تحرفت في الأصول إلى «عبدالرحمن» والتصويب من «صحيح ابن حبان»، وكتب الرجال.

(٧) تحرفت في الأصول إلى «عبدالله» والتصويب من «صحيح ابن حبان» وكتب الرجال.

النَّخعي عن سعد[١] بن عُبيدةَ قال: كنتُ عندَ ابن عمرَ فَحَلَفَ رجلٌ بالكعبةِ؛ فقال ابنُ عمرَ: ويْحَكَ لا تفعل، فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ تعالى فَقَدْ أَشْرَكَ**».

ومِنَ الإشراكِ قولُ القائلِ لأحدٍ من النَّاس: «ما شاءَ اللهُ وشِئتَ»، كما ثبتَ عن النبي ﷺ أَنَّه قال له[٢] رجلٌ: ما شاء الله وشئتَ. فقال: «**أَجَعَلْتَ**[٣] **للهِ نِدّاً؟ قل مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»[٤].

هذا؛ مع أَنَّ الله ـ سبحانَه ـ قد أَثبتَ لِلعَبْدِ مشيئَةً، كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨﴾ [التكوير/ ٢٨]، فكيف بمن يقول: أَنا متوكِّلٌ على الله وعليكَ، وأَنا في حسْبِ الله وحسْبِك، ومالي إلاَّ الله وأَنت، وهذا مِن الله ومِنك، وهذا من بركاتِ الله وبركاتِك، واللهُ لي في السماءِ وأَنت لي في الأرضِ؟!

وازِن بينَ هذه الألفاظِ الصادرةِ منْ غالبِ النَّاسِ اليومَ وبين ما نهى عنه من: «[**مَا**][٥] **شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ**»، ثُمَّ انظرْ أَيُّها أَفْحشُ؟ يتبيَّنْ

---

(١) تحرفت في (جـ) إلى: «سعيد».

(٢) «له» سقطت من (جـ).

(٣) في (جـ): «اجعلتني» وهي إحدى روايات الحديث.

(٤) أخرجه أحمد: (١/ ٢١٤)، والبخاري في «الأدب المفرد»: (ص/ ٢٣٤)، وابن ماجة: (١/ ٦٨٤)، وغيرهم.
من طُرقٍ عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به.
والأَجْلح مُختلَف فيه، وأكثر الأئمة على تضعيفه.

(٥) سقطت من (أ) و(ب)، والمثبت من (جـ)، و«الجواب الكافي»: =

لك أَنَّ قائِلَها أَولى بالبعدِ من: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ وبالجوابِ من النبي/ ﷺ لقائل تِلكَ الكلمةِ، وأَنَّه إِذا كان قدْ جعل رسولَ الله ﷺ نِدّاً، فهذا قد جعل منْ لا يُدانيهِ لله نِدّاً.

وبالجملة؛ فالعبادةُ المذكورةُ في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾: هي[1] السُّجودُ، والتَّوكُّلُ، والإنابةُ، والتقوىٰ، والخشيةُ، والتوبةُ، والنذورُ[2]، والحلفُ، والتسبيحُ، والتكبيرُ، والتهليلُ، والتحميدُ، والاستغفارُ، وحلقُ الرأْسِ خضوعاً وتعبُّداً، والدُّعاءُ: كلُّ ذلكَ [مَحْضُ حقِّ الله تعالى][3].

وفي «مسند الإمام أَحمدَ»[4]: أَنَّ رجلاً أُتي بهِ النبيَّ ﷺ قد أَذنبَ ذنباً، فلما وقف بين يديهِ قال: «اللَّهمَّ إِنِّي أَتوبُ إِليكَ ولا أَتُوبُ إِلى مُحمَّدٍ». فقال ﷺ: «**عَرَفَ الحقَّ لأَهْلِهِ**».

وخرَّجه الحاكم[5] من حديث الحسن عن الأسود بن سريع، وقال: «حديثٌ صحيحٌ»[6].

= (ص/ ١٩٩).

(١) في (ب): «إياك نعبد، بالجواب من النبي ﷺ هي»، وهو انتقال نظر من الناسخ.

(٢) في (جـ): «والنذر»، وهو كذلك في «الجواب الكافي»: (ص/ ١٩٩).

(٣) في (جـ): «حق الله تعالى».

(٤) (٣/ ٤٣٥).

(٥) في «المستدرك»: (٤/ ٢٥٥).

(٦) وعبارته: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» اهـ، وتعقبه الذهبي في: =

[الشرك في الإرادات والنيات]

وأَمَّا الشركُ في الإراداتِ والنِّيَّاتِ، فذلك البحرُ الذي لا ساحلَ لَه، وقلَّ من ينجو منه؛ فَمنْ نوى بعَمَلِه غيرَ وجهِ الله تعالى؛ فلم يَقُمْ بحقيقةِ قولِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾، [١] فإنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[١]: هي الحنيفيَّةُ ملةُ إبراهيمَ التي أمرَ اللهُ بها عبادَه كلَّهم، ولا يقبلُ من أَحَدٍ غيرَها، وهي حقيقةُ الإسلام: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران/ ٨٥].

فاسْتَمْسِكْ بهذا الأَصلِ، ورُدَّ ما أَخْرجه[٢] المبتدعة والمشركونَ إليه[٣]: تُحقِّقْ معنى الكلمةِ الإلهيَّة.

[شبهة وجوابها]

فإنْ قيل[٤]: المشركُ إنَّما قَصَدَ تعظيمَ جنابِ الله تعالى، وإنَّه

= «التلخيص» فقال: «ابن مصعب ضعيف».

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير»: (١/ ٢٨٦ـ٢٨٧).

كلهم من طريق الحسن البصري عن الأسود بن سريع به.

وفي إسناده محمد بن مصعب. «صدوق كثير الغلط» قاله الحافظ.

وفيه الحسن البصري لم يسمع من الأسود بن سريع، قاله علي بن المديني، كما في «المراسيل»: (ص/ ٤٠) لابن أبي حاتم، و«جامع التحصيل»: (ص/ ١٦٣) للعلائي، ولو فرضنا سماعه منه، فهو مدلس ولم يصرِّح بالسماع، فالإسنادُ ضعيف.

(١) ما بينهما ساقط من (ب).

(٢) في (جـ): «ما أحدثه».

(٣) «إليه» سقطت من (جـ).

(٤) من قوله: «فإن قيل:...» إلى قوله: «فتارة تكثر الوسائط، وتارة تقلّ»؛ مستفاد من كتاب: «الجواب الكافي»: (ص/ ١٩١ـ١٩٤) مع بعض التصرف.

ـ لِعَظمتهِ ـ لا ينبغي الدخولُ عليه إلاَّ بالوسائطِ، والشُّفعاءِ كحالِ الملوكِ، فالمشركُ لم يَقْصِدِ الاستهانةَ بجانبِ الرُّبوبيّةِ، وإِنَّما قَصَدَ تعظيمَهُ وقال: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[١]، وإِنَّما أعبُد هذه الوسائطَ لتقربني إِلَيْه وتدخلَ بي عليه، فهو الغايةُ، وهذه وسائلُ.

فَلِمَ كان هذا[٢] القَدْرُ موجِباً لسخطِ اللهِ تعالى، وغضبهِ، ومُخلِّداً في النَّارِ، وموجِباً لسفكِ دماءِ أَصحابِهِ، واستباحةِ حريمهم وأَموالِهم؟

وهل يجوزُ في العقلِ أَنْ يشرع اللهُ تعالى لعبادِه التَّقرُّبَ إِليه بالشُّفعاءِ والوسائطِ؛ فيكونَ تحريمُ هذا إِنَّما استُفِيدَ بالشَّرْعِ فقط؟ أَمْ ذلك قبيحٌ في الشَّرْعِ، والعقلِ؛ يمتنعُ/ أَنْ تأْتِيَ به شَريعةٌ من الشَّرائعِ؟[٣].

وما السِّرُّ في كونِهِ لا يُغْفَرُ من بينِ سائرِ الذُّنوبِ؟ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء/ ٤٨].

قُلْنا: الشِّركُ شركان:

---

(١) «إياك نعبد» سقطت من (ب) و(جـ).
(٢) «هذا» سقطت من (ب).
(٣) وانظر في هذه المسألة، مع تحقيق الحق فيها: «مدارج السالكين»: (٣/ ٥٠٩).

شِرْكٌ مُتعلِّق بذاتِ المعبودِ، وأَسمائِهِ وصفاتِهِ وأَفعاله.

وشركٌ في عبادتِه ومُعاملتِه، وإنْ كانَ صاحبُه يعتقدُ أَنَّه ـ سبحانه ـ لا شريكَ له في ذاتِهِ، ولا في صفاتِه.

فأَمَّا الشركُ الثاني: فهو الذي فرغْنَا من الكلامِ فيه، وأَشرْنا إِليه(١) الآن، وسنُشبعُ الكلامَ فيه إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وأَمَّا الشِّركُ الأَوَّلُ فهو نوعان:

[شرك التعطيل]

أَحَدُهما: شِرْكُ التَّعطيلِ، وهو أَقبحُ أَنْواع الشِّركِ، كشركِ فرعونَ في قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء/ ٢٣] وقال لهامان: ﴿ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر/ ٣٦ـ٣٧].

والشِّركُ والتعطيلُ متلازمانِ؛ فكلُّ مشركٍ معطِّل، وكلُّ معطِّلٍ مُشْرِكٌ، لكِن الشِّركَ لا يَسْتَلْزم أَصلَ التَّعْطيل، بل قد يكونُ المشركُ مقرًّا بالخالقِ ـ سبحانه ـ وصفاتِه، ولكنَّه معطِّلٌ حقَّ التوحيدِ.

وأَصلُ الشِّركِ وقاعدتُه الَّتي يرجعُ إِليها هو: التَّعْطيلُ.

[أقسام شرك التعطيل]

وهو ثلاثةُ أقسام:

أَحَدُها: تعطيلُ المصنوعِ عن صانِعِه.

الثَّاني: تَعْطيلُ الصَّانع عن كمالِهِ الثَّابتِ لَه.

---

(١) «وأشرنا إليه» سقطت من (ب).

الثَّالِثُ: تعطيلُ معاملتِه عما يجبُ على العبدِ مِنْ حقيقةِ التَّوحيد.

ومنْ هذا شِركُ أَهلِ الوِحْدَةِ، ومِنْه شركُ الملاحدةِ القائِلينَ بِقِدمِ العالمِ، وأَبديَّتِهِ، وأَنَّ الحوادِثَ بأَسْرِها مستندةٌ إِلى أَسبابٍ ووسائِطَ اقتضتْ إِيجادَها، يسمُّونها: العقولَ، والنُّفوسَ.

ومِنْه شِركُ مُعطِّلةِ الأسماءِ والصفاتِ: كالجهميَّةِ، والقرامطةِ، وغُلاةِ المعتزلةِ.

[شرك التمثيل]

النَّوعُ الثَّاني: شِركُ التَّمْثيلِ، وهو شركُ من جَعَلَ معه تعالى إِلٰهاً آخرَ، كالنَّصارى في المسيحِ، واليهودِ في عُزيرٍ،[1] والمجوسِ القائِلين بإسنادِ حوادثِ الخيرِ إِلى «النُّورِ»، وحوادثِ الشَّرِّ إِلى: «الظُّلمةِ».

١/٥أ

وشِركُ القدريَّة ـ المجوسيَّة ـ مختصرٌ منه، وهؤلاء أكثر/ مُشركي العَالَم، وهم[2] طوائفُ جَمَّةٌ.

منهم: من يعبُدُ أَجْزاءً سماويَّةً.
ومنهم: مَنْ يعبد أَجزاءً أَرْضيَّةً.
ومن هؤلاءِ من يزعُمُ أَنَّ معبوده أَكبرُ الآلهةِ.

---

(١) في (ب): «عزيز».
(٢) في (جـ): «وهؤلاء».

ومنهم: منْ يزعمُ أَنَّ إلههُ من جملةِ الآلهةِ.

ومنهم: من يزعُمُ أَنَّه إِذا خصَّه بِعبادتِه. والتَّبتُّل إِليه[١] أَقْبَلَ عليه واعتنى به.

ومنهم: من يزعمُ أَنَّ معبوده الأدنى يُقرِّبُه إلى الأَعْلى الفوقاني، والفوقانيُّ يُقرِّبه إلى من هو فوقه، حتَّى تُقرِّبه تِلك الآلهةُ إِلى الله سبحانه وتعالى، فتارةً تكثُرُ الوسائِطُ، وتارةً تَقِلُّ.

فإِذا عرفْت هذه الطوائِفَ، وعرفْتَ اشتدادَ نكيرِ الرسول ﷺ على مَنْ أَشركَ به تعالى في الأَفْعالِ، والأَقْوَالِ، والإرادات ـ كما تقدَّم ذِكْرُه ـ[٢]: **انفتح لك بابُ الجَوابِ عن السُّؤالِ.**

[حقيقة الشرك]

فنقولُ[٣]: اعْلَمْ أَنَّ حقيقةَ الشِّركِ: تَشْبيهُ الخالقِ بالمخلوقِ، [٤] وتَشْبُّه المخلوقِ بالخالقِ.

أَمَّا الأَوَّل[٥]: فإِنَّ المشركَ شبَّهَ المخلوقَ بالخالقِ[٤] في

---

(١) في (ب): «وتبتل به» والمثبت من بقيَّة النسخ، و«الجواب الكافي»: (ص/ ١٩٤).

(٢) (ص/ ٦٧).

(٣) من قوله: «فنقول. . .» إلى قوله: «أَوصاف كماله، ونعوت جلاله» (ص/ ٨٢) مستفاد من كتاب «الجواب الكافي»: (ص/ ٢٠٠ـ٢١٠) مع بعض التعليقات، والتصرف.

(٤) ما بينهما ساقط من (ب).

(٥) في (جـ): «الخالق».

خصائِصِ الإلهيَّةِ، وهي: التَّفَرُّدُ بمُلكِ الضُّرِّ والنَّفع، والعَطَاءِ والمنع، فَمنْ علَّق ذلك بمخلوقٍ؛ فقد شبَّهَهُ بالخالق تعالَى، وسوَّى بين التُّرابِ وربِّ الأربابِ[١].

فأيُّ فُجُورٍ، وذنبٍ أَعظَمُ من هذا؟!

[بعض خصائص الإلهية]

واعلمْ **أَنَّ** من **خصائِصِ الإلهيَّةِ**: الكمالُ المطلقُ من جميع الوجوهِ الذي لا نَقْصَ فيه بوجْهٍ من الوُجُوهِ، وذلك يُوجبُ أَنْ تكونَ العِبادةُ له وحْدَه، عقلاً وشرعاً، وفِطرةً.

فمنْ جعَلَ ذلك لغيره فقدْ شبَّه الغيرَ بمنْ لا شَبيهَ له. ولشدَّةِ قُبْحِه وتضمُّنِهِ غايةَ الظُّلمِ: أَخْبَرَ من كتبَ على نفسه الرَّحمةَ[٢] أنَّه لا يغفرُه أبَداً.

ومن **خصائِصِ الإلهيَّةِ**: العبوديَّةُ التي لا تقومُ إلاَّ على ساقَي[٣] الحُبِّ والذُّل؛ فمن أَعْطَاهما لغيرِهِ؛ فقد [شبَّهَهُ][٤] بالله ـ سبحانه وتعالى ـ في خالِصِ حَقِّه.

(١) وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/٥٢٦ـ٥٣٠).
(٢) «الرحمة» سقطت من (ب).
(٣) في (ب) و(جـ): «ساق» بالإفراد، والمثبت من (أ)، و«الجواب الكافي»: (ص/٢٠١).
(٤) في (أ) و(ب): «شبه»، والتصويب من (جـ)، و«الجواب الكافي» (ص/٢٠١).

وقُبْحُ هذا مُسْتقِرٌّ في العقولِ، والفِطَرِ.

لكِنْ لمَّا غيَّرتِ الشياطينُ فِطَر أَكْثرِ الخلقِ، واجتالَتْهم[١] عن دينهم، وأَمَرتْهم أَنْ يُشركوا باللهِ ما لم يُنزِّلْ به سُلطاناً ـ كما رَوى ذلك عن الله أَعْرفُ الخَلْق به وبخلقه[٢] ـ: عَمُوا عن قُبح الشِّرْكِ حتَّى ظنُّوه حَسَناً.

ومن **خصائِصِ الأُلوهيَّةِ**: السُّجودُ؛ فمن سَجَدَ لغيرِه فقد [شبَّهه][٣] بهِ.

[٤]**ومِنْها**: التَّوَكُّلُ، فمنْ توكَّل على غيره فقد شبَّهَهُ بِه[٤].

ومنها: التَّوْبةُ، فمن تاب لغيره فقد شبَّههُ بِه.

---

(١) في (أ) و(ب): «واجتلالتهم»، والتصويب من (جـ)، و«الجواب الكافي»: (ص/ ٢٠١).

ومعنى اجتالتهم أَي: استخفوهم، فذهبوا بهم وأَزالوهم عمَّا كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل. انظر: «شرح مسلم»: (١٧/ ١٩٧) للنووي.

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) في (أ): «شبه»، والتصويب من (ب) و(جـ)، وفي «الجواب الكافي»: (ص/ ٢٠٢) «شبه المخلوق به».

(٤) ما بينهما ساقط من (جـ).

٥/ب /(١ ومنْهَا: الحلفُ باسمِه تعظيماً(٢) فمن حَلف بغيرِه فقد شبَّههُ بِهِ. ١)

ومِنْها: الذَّبحُ له، فمن ذبح لغيره فقد شبَّههُ بِه.

ومنْها: حَلْقُ الرأْسِ، إلى غيرِ ذلك...

هذا في جانبِ التشبيْهِ؛ **وأمَّا في جانِبِ التَّشبُّه**:(٣)

فمنْ(٤) تعاظَم، وتكبَّر، ودعا النَّاسَ إلى إطرائِهِ، ورجائِهِ، ومخافتِه؛ فقد تشبَّه بالله ونازعَه في ربوبيَّتِه، وهو حقيقٌ بِأَنْ يُهينَه اللهُ غايةَ الهوانِ، ويجعلَه كالذَّرِّ تحتَ أَقدامِ خَلْقِه.

وفي «الصحيح»(٥) عنه ﷺ أنَّه قال: **«يَقُولُ اللهُ عزَّ وجَلَّ: العَظَمةُ إزَارِي، والكِبرياءُ رِدائي، فَمَنْ نَازَعَني في واحِدٍ مِنْهُما عذَّبْتُه»**.

وإذا كان المصَوِّرُ الذي يصنعُ الصُّورَ بيدِه من أَشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة؛ لتشبُّهِه بالله في مجرَّدِ الصَّنْعة، فما الظَّنُّ

(١) ما بينهما ساقط من (ب).
(٢) «تعظيما» سقطت من (جـ)، وهي في بقية النسخ، و«الجواب الكافي»: (ص/٢٠٢).
(٣) في (ب): «التشبيه» وهو خطأ.
(٤) في (ب): «فقد» ولا وجه له.
(٥) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٢٠).

[بالمتشبِّهِ][١] بالله في الرُّبوبيَّةِ والإلهيَّةِ؟

كما قال ﷺ: «**أشدُّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ[٢] المصَوِّرونَ؛ يُقالَ لَهم: أَحيوا ما خَلَقتُمْ**»[٣].

وفي «الصحيح»[٤] عنه ﷺ أَنَّه قال: يقول الله عزَّ وجلَّ: «**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمنْ ذَهَبَ يخلُقُ كَخلْقِي، فليْخْلُقُوا ذَرَّةً[٥]، فَلْيخلُقُوا شَعيرةً**» فنبَّه بالذَّرةِ والشَّعيرةِ على ما هو أعظمُ منها.

وكذلك من تشبَّه بهِ تعالى في الاسمِ الذي لا ينبغي إلاَّ لهُ؛ كملكِ الملوكِ، وحاكمِ الحكَّامِ، وقاضي القضاةِ... ونحوهِ.

وقد ثبتَ في «الصحيح»[٦] عن النبي ﷺ أَنَّه قال: «**إنَّ أَخْنَعَ الأَسْمَاءِ عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِشَاهَان شَاه: ملك المُلوك لا مَالِكَ إلاَّ اللهُ**».

وفي لفظ: «**أَغْيَظُ رجلٍ عند الله رجلٌ تسمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ**»[٧].

---

(١) في (أ) و(ب): «بالتشبيه»، والتصويب من (جـ)، وفي «الجواب الكافي»: (ص/ ٢٠٢): «فما الظن بالتشبُّه بالله».
(٢) «القيامة» سقطت من (ب).
(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١٠/ ٣٩٦)، ومسلم برقم: (٢١٠٩).
(٤) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١٣/ ٥٣٧)، ومسلم برقم: (٢١١١).
(٥) «فليخلقوا ذرة» سقطت من (ب).
(٦) أخرجه البخاري (مع الفتح): (١٠/ ٦٠٤)، ومسلم برقم: (٢١٤٣).
(٧) أخرجه مسلم برقم: (٢١٤٣).

وبالجُمْلةِ: فالتَّشْبيهُ والتَّشبُّه هو حقيقةُ الشِّركِ؛ [ولذلك][١] كان منْ ظَنَّ أَنَّه إذا تقرَّب إلى غيره بعبادةٍ مَا يُقَرِّبه ذلك الغيرُ إليه تعالى فإنَّه يُخطىء، لِكونِهِ شبَّههُ بِه، وأَخَذَ مالا ينبغي أَنْ يكون إلاَّ لهُ، [٢] فأشْرَكَ مَعَه سبحانه فيه غيره، فَبَخَسَه سبحانه حقَّه، فهذا قبيحٌ عقلاً وشرعاً[٢].

ولذلك لم يُشْرَع، ولم يُغْفَر، [فاعلمه][٣].

سوء الظن بالله من أعظم الذنوب]

واعلم أَنَّ الذي ظنَّ أَنَّ الرَّبَّ سبحانه لا يسمعُ له، أَوْ لا يستجيب[٤] له إلاَّ بواسطة تُطلعه على ذلك، أَو تسْأَلُ ذلك منه؛ فقد ظنَّ بالله ظنَّ السوءِ.

٥/أ

فإنَّه إنْ ظَنَّ أَنَّه لا يعلمُ، أَو لا يسمعُ إلاَّ بإعلامِ غيرهِ/ له، وإسماعِه فذلك نفيٌ لعلمِ الله، ولسَمْعِه، وكمالِ إدراكِه، وكفى بذلك ذنْباً.

وإنْ ظنَّ أَنَّه يسمعُ ويرى، ولكن يحتاجُ إلى منْ يُليِّنُه ويُعطِّفهُ

---

(١) في (أ): «وكذلك»، والتصويب من (ب) و(جـ).
(٢) مابينهما في (جـ) كالآتي: «فالشرك منعه سبحانه حقه فهذا قبيح عقلاً وشرعاً».
(٣) في (جـ): «لفاعله».
(٤) في (جـ): «يجيب».

عليهم[١]؛ فقد أَساءَ الظَّنَّ بأفضالِ ربه، وبرِّهِ، وإحسانِه، وسَعَةِ جوده.

وبالجملةِ: **فأَعظَمُ الذنوبِ عند الله تعالى إساءةُ الظَّنِّ به**، ولهذا يتوعدهم في كتابهِ على إساءةِ الظَّنِّ به أَعْظم وعيدٍ، كما قال تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الفتح/ ٦].

وقال تعالى عن خليلهِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الصافات/ ٨٦ـ٨٧].

أَي: فما ظنكُم أَنْ يجازيكم إذا عبدتُم معهُ غيره، وظننتم أَنَّه يحتاجُ في الاطلاع على ضروراتِ عباده لمنْ يكونُ باباً للحوائجِ إليه، ونحو ذلك؟

وهذا بخلافِ الملوكِ؛ فإِنَّهم محتاجونَ إلى الوسائطِ ضرورةً؛ لحاجتهمْ وعجزهمْ، وضعفهمْ، وقصورِ علمهم عن إدراكِ حوائجِ المضطرِّين.

فأمَّا من لا يشغله سمعٌ عن سمعٍ، وسبقتْ رحمتُه غضَبَه، وكتبَ على نَفْسِهِ الرحمةَ؛ فما[٢] تصنعُ الوسائطُ عنده؟! فمنْ اتَّخَذَ واسطةً بينه وبينَ الله تعالى؛ فقدْ ظنَّ به أَقبحَ ظنٍّ[٣]، ومستحيلٌ أَن

---

(١) في (جـ): «عليه».
(٢) في (ب): «كما» وهو خطأ.
(٣) «أقبح ظن» سقطت من (ب).

يشرعهُ لعبادهِ، بل ذلك يمتنعُ في العقول [والفطَر][١].

واعلم[٢] أَنَّ الخضوعَ والتَّأَلُّهَ الذي يجعله[٣] العبدُ لتلكَ الوسائِطِ قبيحٌ في نفسه ـ كما قررناه ـ لاسيما إِذا كان المجعولُ[٤] له ذلك: عبداً للمَلِك العظيم الرَّحيمِ القريبِ المُجيب[٥]، ومملوكاً له، كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم/ ٢٨].

أَيْ: إِذا كان أَحدُكُم يأَنفُ أَنْ يكون مملوكُه شريكَه في رِزْقِه، فكيفَ تجعلونَ لِي منْ عبيدي شُركاءَ فيما أنا منْفَردٌ به، وهو الإلهيَّة التي لا تنبغي لغيري، ولا تصلُح لسوايَ؟ فمنْ زعمَ ذلك فما قدرَني حقَّ قدري، ولا عظَّمني حقَّ تعظيمي.

وبالجُملةِ: فما قَدَر اللهَ حقَّ قدرِه مَنْ عَبَد معهُ منْ ظنَّ أَنَّه يُوصِلُ إِليه. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ

---

(١) في (أ): «والنظر»، والمثبت من (ب) و(جـ) و«الجواب الكافي»: (ص/ ٢٠٤).

(٢) في (ب): «واعيد» ولا وجه له.

(٣) في (جـ): «يفعله».

(٤) في (أ): «المحصول» والمثبت من (ب) و(جـ)، وكتب في هامش (جـ): «لعله المفعول».

(٥) «المجيب» ليست في (جـ).

ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن/ يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا . . . ﴾ الآية إلى أنْ قال: ﴿ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾ ﴾ [الحج/ ٧٣-٧٤]. ٥٤/ب

وقال تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الزمر/ ٦٧].

فما قَدَر القويَّ العزيزَ حقَّ قدرِهِ من أشركَ معه الضَّعيفَ الذَّليلَ.

[أصل الضـ... يـرجـع إ... شيئيـ...]

واعلمْ أنَّك إذا تأمَّلتَ جميعَ طوائفِ الضلالِ والبدعِ؟ وجدتَ أصلَ ضلالِهم [راجعاً][1] إلى شيئين:

أحدهما: ظنُّهم بالله ظنَّ السَّوءِ.

والثَّاني: أنَّهم لم يقْدُروا الرَّبَّ حقَّ قدرِه. فلم يقْدُرْهُ حقَّ قدْرِه من ظنَّ أنَّه لم يُرسِلْ رسولاً، ولا أَنزلَ كِتاباً، بل تركَ الخلقَ سدىً، وخلقهم عَبَثاً.

[2] ولا قدَرَه حقَّ قدره من نفىٰ عمومَ قُدرتِه، وتعلُّقَها بأفعالِ عبادِهِ من طاعاتهم ومعاصيهم، وأَخرجها عن خلقهِ وقُدرتِه[2].

ولا قَدَرَ اللهَ حقَّ قدرِهِ أَضدادُ هؤلاء الذين قالوا: إِنَّه يُعاقِبُ

---

(١) في (أ): «راجع» والمثبت من (ب) و(جـ).
(٢) ما بينهما ساقط من (جـ).

عبده على ما لم يفعلْه، بل يُعاقبهُ على فعلهِ هو ـ سبحانه ـ.

وإذا استحال في العقول أَنْ يُجبرَ السَّيِّدُ عبدَه على فعلٍ ثُمَّ يُعاقبه عليهِ؛ فكيفَ يصدُرُ هذا من أَعدلِ العادلينَ؟ وقولُ هؤلاء شرٌّ من أَشباهِ المجوسِ القَدريَّةِ الأذلِّينَ.

ولا قدَرَه حقَّ قدرِهِ من نفىٰ رحمتَه ومحبتَه ورضاه وغَضَبَه وحكمته مُطلقاً، وحقيقةَ فعلِه، ولم يجعلْ له فعلاً اختيارياً، بل أَفعالُه مفعولاتٌ منفصلةٌ عنه.

ولا قدَره حقَّ قدره من جَعَلَ له صاحِبة وولداً، أَو جعله يحُلُّ في مخلوقاته، أَو جعلَه عينَ هذا الوجودِ.

ولا قَدَره حقَّ قَدْرِهِ من قال: إِنَّه رفعَ أَعداءَ رسوله، وأَهلَ بيته، وجعل فيهم الملكَ، ووضعَ أَولياءَ رسولهِ وأهلَ بيتهِ. وهذا يتضمَّنُ غايةَ القدح في الرَّبِّ، تعالى الله عن قولِ الرَّافضة.

وهذا مُشتقٌّ من قول اليهود والنصارى في[1] ربِّ العالمين: إِنَّه أَرسل ملكاً ظالماً فادَّعى النُّبُوة، وكذبَ على الله، ومكثَ زمناً طويلاً يقول: أَمرني بكذا، ونهاني عن كذا، ويسْتَبِيْحُ دِماءَ أَنبياءِ الله[2] وأَولياءِه وأَحْبَابه، والرَّبُّ تعالى يظهِرُه ويؤيدُه، ويُقيمُ الأدلَّةَ والمعجزاتِ على صدقِه، ويُقْبِلُ بقلوب الخلق وأَجسادهم/ إِليه.

(١) في (جـ): «في قول رب. . .» ولا وجه له.
(٢) في (ب): «أنبياء رسول الله» ولا وجه له.

ويُقيم دولته[١] على الظُّهور والزيادة، ويذلُّ أعداءَه أكثرَ من ثمان مِئة عام!

فوازِنْ بين قولِ هؤلاءِ، وقولِ إخوانِهم من الرَّافضة تَجِدْ القولين سواءً.

ولا قدَره حقَّ قدرِه من زعم أنَّه لا يُحْي الموتىٰ، ولا يبعثُ من في القبور، ليُبيِّن لعبادِه الذي[٢] كانوا فيه يختلفونَ، ويعلمَ الذين كفروا أنَّهم كانوا كاذِبين.

وبالجملة: فهذا بابٌ واسع، **والمقصود**: أَنَّ كلَّ من عبد مع الله غيرَه فإنَّه عبدَ شيطاناً، قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾﴾ [يس/ ٦٠]، فما عَبَدَ أَحَدٌ أَحَداً من بني آدم كائناً من كان إلاَّ وقعت عبادتُه للشيطانِ، فيسْتَمْتِعُ العابدُ [٣] بالمعبود في حصول غرضهِ، ويَسْتمتعُ المعبودُ بالعابدِ[٣] في تعظيمه له، وإشراكِه مع الله تعالى، وذلك غايةُ رِضى[٤] الشيطانِ، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ...﴾ أي: من إغوائِهم وإضلالهم. وقال: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ

---

(١) في (جـ): «أدلته».

(٢) في (أ): «الذين» والتصويب من (ب) و(جـ) و«الجواب الكافي»: (ص/ ٢٠٨).

(٣) ما بينهما ساقط من (جـ)، وهو انتقال نظر أثناء النسخ لتكرر كلمة «العابد».

(٤) في (ب): «رضى غاية».

ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾ [الأنعام/ ١٢٨].

فهذه إشارةٌ لطيفةٌ إلى السِّرِّ الذي لأجلهِ كان الشركُ أَكبرَ الكبائرِ عندَ الله، وأنَّه لا يُغفرُ بغيرِ التوبةِ منهُ، وأنَّه موجبٌ للخلودِ في [العذابِ العظيمِ][1]، وأَنَّهُ ليس تحريمهُ وقُبْحُهُ لمجرَّدِ النَّهي عنهُ فقطْ، بلْ يستحيلُ على الله سبحانهُ وتعالى أَنْ يشرعَ عبادةَ إلهٍ غَيْرَه، كما يستحيلُ عليهِ ما يُناقضُ أَوصافَ كمالِهِ، ونعوتَ جَلالِهِ.

(١) في (أ): «النار العذاب العظيم»، والمثبت من بقية النسخ.

[أقسام ... في عب... واستعانت...] [القسم ...]

واعلمْ أَنَّ النَّاسَ في عبادةِ الله تعالى والاستعانةِ بهِ على أَرْبعة[١] أَقسامٍ[٢]:

أَجلُّها وأفضلُها: أَهلُ العبادةِ والاستعانةِ بالله عليها، فعبادةُ اللهِ غايةُ مرادِهم، وطلَبُهم منهُ أَنْ يُعينَهم عليها، ويوفِّقهم للقيامِ بها نهايةُ مقصودِهم، ولهذا كانَ أَفضلُ ما يُسألُ الربُّ تعالى: الإِعانةَ على مرضاتِهِ، وهو الذي علَّمهُ النبيُّ ﷺ لمعاذِ بن جبلٍ، فقال: «يا مُعاذُ! والله إنِّي أُحِبُّك فلا تدعْ أَنْ تقولَ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ: اللَّهُمَّ أَعنِّي/ على ذِكْرِكَ وشُكْرِكَ وحُسْنِ عِبادَتِك»[٣].

٥٥/ب

فأنفعُ الدُّعاءِ: طلبُ العونِ على مرضاتِه تعالى[٤].

---

(١) «على أربعة» ليست في (ب).

(٢) من قوله: «على أربعة أقسام...» إلى آخر الكتاب مستفاد من كتاب «مدارج السالكين»: (١/ ٩٠ـ١١٤) مع بعض الإضافات، والتصرف.

(٣) أخرجه أحمد: (٥/ ٢٤٤ـ٢٤٥)، وأبوداود: (٢/ ١٨٠ـ١٨١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة»: (ص/ ١٨٧)، وكذا في «المجتبى»: (٣/ ٥٣)، وابن خزيمة: (١/ ٣٦٩)، وابن حبان «الإحسان»: (٥/ ٣٦٤ـ٣٦٥). والحاكم (١/ ٢٧٣)، وغيرهم.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» اهـ.
ووافقه الذهبي.
لكن في الإسناد: عقبة بن مسلم التُّجيبي، لم يخرجا له، وهو ثقة.
فالإسناد صحيح.

(٤) وهذه الفائدة نقلها ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ «المدارج»: (١/ ٩٠).

[القسم الثاني]

ويُقابلُ هؤلاءِ القسمُ الثاني[١]: المعرضونَ [عن][٢] عبادتهِ والاستعانةِ بهِ، فلا عبادةَ لهم، ولا استعانةَ، بل إنْ سألَهُ ـ تعالى ـ أَحدُهم واستعانَ بهِ؛ فعلى حظوظِهِ وشهواتِه.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ يسألُهُ من في السمواتِ والأرضِ، ويسألُه أولياؤهُ وأعداؤُهُ؛ فَيُمدّ هؤلاءِ وهؤلاءِ.

وأَبْغضُ خلقهِ إليه إبليسُ ومعَ هذا أَجابَ سؤَالهُ، وقضى حاجته، ومتَّعهُ بها، ولكنْ لمَّا لم تكن عوناً على مرضاتهِ كانت زيادةً في شِقْوَتهِ وبُعْدِهِ.

وهكذا كلُّ من سألَهُ تعالى، واستعانَ بهِ على ما لم يكنْ عوناً له على طاعتِهِ؛ كانَ سؤالهُ مُبْعِداً له[٣] عنِ الله.

فَلْيتدبَّرِ العاقلُ هذا، ولْيَعْلَمْ أَنَّ إجابةَ اللهِ لسؤالِ بعضِ السَّائِلينَ ليستْ لكرامتهِ عليهِ، بلْ قدْ يسألُه عبدُهُ الحاجةَ فيقضيهَا لهُ، وفيها هلاكُهُ، ويكونُ منْعُه منها حمايةً لهُ وصيانةً.

والمعصومُ من عصمهُ اللهُ، والإنسانُ على نفسِهِ بَصيرةٌ.

وعلامةُ هذا: أَنَّكَ ترى من صانهُ الله من ذلك وهو يجهلُ

---

(١) «الثاني» سقطت من (ب).
(٢) في (أ): «على» والتصويب من (ب) و(جـ)، و«المدارج»: (١/ ٩٠).
(٣) في (أ): «به»، والمثبت من (ب)، و«المدارج»: (١/ ٩١).

حقيقة الأمرِ إِذا رآهُ ـ سبحانه ـ يقضي حوائِجَ غيرِهِ يُسيءُ ظنَّه بهِ تعالى، وقلْبُه محشوٌّ بِذلك وهو لا يشْعُر، وأَمارةُ ذلكَ حملُهُ على الأقدارِ وعِتابُه في الباطِنِ لها.

ولقدْ كشفَ اللهُ تعالى هذا المعنى غايةَ الكشفِ في قولهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر/ ١٥ـ١٧].

أَيْ: ليسَ كلُّ من أَعطيتُه، ونعَّمتُه، وخوَّلته؛ فقد أَكرمتُه، وما ذاكَ لكرامتهِ عليَّ، ولكنَّه ابتلاءٌ منِّي وامتحانٌ لهُ: أَيَشْكرني فأَعطيهُ فوقَ ذلك، أَم يكفرني فأسلبُه إِيَّاه، وأُحوِّله عنه لغيرِه؟

وليسَ كلُّ منِ ابتليتُه فضيَّقتُ عليه رزقَه، وجعلتُه بقدرٍ لا يفضلُ عنه، فذاك من هوانهِ عليَّ، ولكنه ابتلاءٌ وامتحانٌ منِّي له: أيصبِر فأعطيهُ أَضعافَ[١] ما فاتَه؟ أَمْ يتسخَّطُ فيكونَ حظُّهُ السَّخطُ.

وبالجملةِ: فأخبر تعالى أَنَّ الإكرامَ والإهانةَ/ لا يدورانِ على المالِ وسَعَةِ الرِّزقِ وتقديرِهِ، فإِنَّه سبحانه يوسِّع على الكافرِ، لا لكرامتهِ، ويُقَتِّر على المؤمنِ، لا لهوانهِ عليه، وإِنَّما يُكرمُ سبحانه من يكرمُ من عبادهِ بأَنْ يوفقهُ لمعرفتهِ، ومحبَّتهِ وعبادتِه واستعانتِه.

١/٥٦

فغايةُ[٢] سعادةِ الأَبدِ في عبادةِ الله والاستعانةِ بهِ عليها.

---

(١) «أضعاف» سقطت من (ب).

(٢) في (ب): «فعادة».

[القسم الثالث]

القسمُ الثَّالثُ: من لهُ نوعُ عبادةٍ بلا استعانةٍ.

وهؤلاءِ نوعانِ:

أَحدُهما: أهلُ القدرِ القائِلونَ: بأَنَّهُ سبحانه قد فعلَ بالعبدِ جميعَ مقدورهِ من الألطافِ، وأَنَّه لم يَبْقَ في مقدورهِ إعانةٌ له على الفعلِ؛ فإِنَّه قد أَعانهُ بخلقِ الآلاتِ وسلامتها، وتعريفِ الطريقِ، وإرسالِ الرسولِ، وتمكينهِ من الفعلِ، فلم يبقَ بعدها إِعانةٌ مقدورة يسأَلهُ إِيَّاها.

وهؤلاء مخذولونَ، موكولونَ إِلى أَنفسهم، مسدودٌ عليهم طريقُ الاستعانةِ والتوحيدِ. قال ابنُ عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «الإيمانُ بالقَدرِ نظامُ التوحيدِ، فمن آمنَ بالله وكذَّبَ بقَدَرِهِ [نقضَ تكذيبُه توحيدَهُ][(١)]»[(٢)].

النَّوعُ الثَّاني: من لهم عبادةٌ، وأورادٌ؛ لكنْ حظُّهم ناقِصٌ من التَّوكُّلِ والاستعانةِ، لم تتسعْ قلوبُهم لارتباطِ الأسبابِ بالقدرِ، وأَنَّها بدونِ المقدورِ كالمواتِ الذي لا تأثيرَ له، بل[(٣)] كالعدمِ الذي لا وجودَ له، وأَنَّ القدرَ كالرُّوحِ المحرِّكِ لها، والمعوَّلُ على المحرِّكِ

---

(١) في (أ) و(ب): «نقض توحيده»، والمثبت من (جـ)، و«المدارج»: (١/ ٩٣)، ومصادر الأثر.

(٢) وهذا الأثر أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة»: (ص/ ١٢٣، ١٢٤، واللالكائي: (٤/ ٦٢٣، ٦٧٠)، وفي إسناده مقال.

(٣) «بل» سقطت من(جـ).

الأوَّلِ، فلم تنفذْ بصائرهم منَ السببِ[١] إلى المسبِّبِ، ومن الآلةِ للفاعلِ؛ فقلَّ نصيبهم من الاستعانةِ.

وهؤلاءِ لهم نصيبٌ من التصرفِ بحسبِ استعانتِهم وتوكلِهم، ونصيبٌ من الضَّعفِ والخذلانِ بحسبِ قلةِ استعانتهم وتوكُّلِهم، ولو توكَّلَ العبدُ على الله حقَّ توكُّلِهِ في إزالةِ جبلٍ عن مكانِهِ لأزالَهُ.

[حقيقة الاستعانة]

فإنْ قيلَ: ما حقيقةُ الاستعانةِ عملاً؟

قُلْنا: هي التي يُعبَّرُ عنها بالتوكُّلِ، وهي حالةٌ للقلبِ[٢] تنشأُ عن معرفةِ الله تعالى[٣]، وتفرُّدِهِ بالخلقِ والأمرِ والتدبيرِ والضرِّ والنَّفعِ، وأَنهُ ما شاءَ كانَ، وما لم يشأْ لم يكنْ، فتوجبَ اعتماداً عليهِ،/ وتفويضاً إليهِ، وثقةً به.

٥٦/ب

فتصيرُ نِسبةُ العبدِ إليهِ تعالى [كنسبةِ][٤] الطفلِ إلى أَبويهِ فيما ينوبُه من رغبتهِ ورهبتهِ، فلو دهمهُ ما عسى أَنْ يدهمهُ من الآفاتِ لم يلتجىء إلى غيرهما[٥]؛ فإن كان العبدُ مع هذا الاعتمادِ من أَهلِ التقوى؛ كانت له العاقبةُ الحميدةُ.

---

(١) في (ب): «المسبب» وهو خطأ.
(٢) في (أ): «القلب»، والتصويب من (ب) و(جـ) و«المدارج»: (١/٩٣).
(٣) «الله تعالى» سقطت من (ب).
(٤) في (أ) و(ب): «نسبة» والمثبت من (جـ).
(٥) في (ب): «لا يلتجي إلى غيرها».

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ﴾ [الطلاق/ ٢-٣] أَيْ: كافيه.

[القسم الرابع]

القِسْمِ الرَّابعُ: من له استعانةٌ بلا عبادةٍ، وتلك حالةُ منْ شهدَ تفرُّدَ اللهِ بالضُّرِّ والنَّفعِ، ولم يدرِ[1] ما يُحبُّه ويرضاهُ، فتوكَّلَ عليهِ في حظوظِهِ فأَسْعَفَهُ بها.

وهذا لا عاقبةَ لهُ، سواءٌ كانت أَموالاً أَو رياساتٍ أَو جاهاً عند الخلق، أو نحو ذلك، فذلك حظُّه من دنياه وآخرته.

[العبادة لابد من أصلين]

واعلمْ أَنَّ العبدَ لا يكونُ مُتحقِّقاً بعبادةِ الله تعالى إلاَّ بأَصْلين:

أَحدُهما: متابعةُ الرَّسول ﷺ.

والثَّاني: إِخلاصُ العبوديَّةِ.

[أقسام الناس في الإخلاص والمتابعة]

والنَّاسُ في هذينِ الأَصلينِ، **أربعةُ أقسامٍ**:

١ـ أَهْلُ الإخلاصِ والمتابعة، فأعمالهم كُلُّها لله وَأقوالُهم، ومنعهم، وإعطاؤهم، وحبُّهم، وبغضُهم كلُّ ذلك لله تعالى، لا يريدون من العبادِ جزاءً ولا شُكوراً، عدُّوا النَّاسَ كأَصحابِ القبورِ، لا يملكونَ ضرّاً ولا نَفعاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نُشوراً، فإِنَّه لا يعاملُ أَحداً من الخلقِ إلاَّ لجهلِه بالله، وجهلِه بالخلقِ.

---

(١) في (ب): «يذر»، والعبارة في «المدارج»: (١/ ٩٤): «ولم يَدُر مع ما يحبُّه ويرضاه» والمعنى قريب.

والإخلاصُ هو: العمل الذي لا يَتَقَبَّل الله من عاملٍ عملاً صواباً عارياً منهُ، وهو الذي ألزمَ عبادَه به إلى الموتِ، قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك/ ٢]. وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾ [الكهف/ ٧].

وأَحسنُ العملِ: أَخْلصُه، وأَصْوبُه.

فالخالصُ: أَنْ يكونَ لله.

[والصوابُ: أن يكونَ][١] على وَفْقِ سنةِ رسولِ الله ﷺ.

وهذا هو العملُ الصالحُ المذكورُ في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الكهف/ ١١٠].

وهو العملُ الحسنُ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء/ ١٢٥].

وهو الذي أَمرَ [به][٢] النبيُّ ﷺ في قوله: **«كلُّ عملٍ ليسَ عليهِ أمرُنا فهُو ردٌّ»**[٣].

وكلُّ عملٍ بلا متابعةٍ فإنَّه لا يزيدُ [عاملَه][٤] إلاَّ بُعداً من الله، فإنَّ الله تعالى إنَّما يُعْبَدُ بأَمْرِه لا بالأهواءِ والآراءِ.

---

(١) سقطت من (أ)، والمثبت من (ب) و(جـ).

(٢) سقطت من (أ)، والمثبت من (ب) و(جـ).

(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٥/ ٣٥٥)، ومسلم برقم: (١٧١٨).

(٤) في (أ) و(ب): «عمله»، والتصويب من (جـ)، و«المدارج»: (١/ ٩٦).

٢ـ **الضَّرْبُ الثَّاني/** : من لا إخلاصَ[١] لهُ ولا متابعةَ، وهؤلاءِ شِرارُ الخلقِ، وهم المتزيِّنُونَ بأَعمالِ الخيرِ، يُراؤونَ بها النَّاسَ.

وهذا الضَّرْبُ يكثُرُ فيمنْ انحرفَ عن الصِّراطِ المستقيمِ مِنْ المنتسبينَ إلى الفِقْهِ والعِلْمِ والفقرِ والعبادةِ، فإنَّهم يرتكبونَ البِدَعَ، والضَّلالَ والرِّياءَ والسمعةَ، ويُحبُّونَ أَنْ يُحمدوا بما لم يفعلوا.

وفي أَضْرابِ هؤلاء نزلَ قولُه تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾﴾ [آل عمران/ ١٨٨].

٣ـ **الضِّربُ الثَّالِثُ**: منْ هو مخلصٌ في أَعمالِهِ؛ لكنَّها على غيرِ متابعةِ الأمرِ، كجهَّال[٢] العُبَّاد، والمنتسبينَ إلى الزُّهدِ والفَقْرِ، وكلِّ من عَبَدَ اللهَ على غيرِ مرادِهِ.

والشَّأْنُ ليس في عبادةِ الله [٣] فقط، بل في عبادةِ اللهِ[٣] كما أَرادَ اللهُ.

ومنهم من يمكثُ في خَلْوتِه[٤] تاركاً للجمعة، ويَرى ذلك

---

(١) في (ب): «من الإخلاص» وهو خطأ.

(٢) في (ب): «كجهاد» وفي (جـ): «كحال»، والمثبت من (أ)، و«المدارج»: (١/ ٩٧).

(٣) ما بينهما ساقط من (جـ)، وهو انتقال نظر أثناء النسخ لتكرر لفظ الجلالة «الله».

(٤) في (جـ): «خلواته».

قُرْبةً، ويرى مواصلةَ صومِ النَّهار بالليل قُرْبةً، وأَنَّ صيامَ يومِ الفِطرِ قُرْبة، وأَمثالَ ذلك.

٤ـ **الضَّرب الرَّابع**: مَنْ أَعمالُه على متابعةِ الأمرِ، لكنَّها لغير الله تعالى، كطاعاتِ المرائِينَ[1]، وكالرجلِ يُقَاتلُ رياءً وسمعةً وحميَّةً وشجاعةً وللمغنمِ، ويحجّ ليُقَال، ويقرأ ليُقَال، ويَعْلَمُ ويُعلِّمُ[2] ليُقال، فهذه أعمالٌ صالحةٌ؛ لكنَّها غيرُ مقبولةٍ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البيِّنة/ ٥].

فلم يؤمرِ النَّاسُ إلاَّ بالعبادة على المتابعةِ والإخلاصِ فيها، [والقائمُ بهما][3] هم أهلُ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾.

□ □ □

(١) في (جـ): «المرائي».
(٢) في (ب) زيادة: «ويؤلِّف»، وفي (جـ): «ويؤلِّف» بدلاً من «ويعلِّم».
(٣) في (أ): «والقيام بها»، والتصويب من (ب) و(جـ).

[...لاف في ...ل العبادة ...عها]

ثمَّ أَهلُ مقامِ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾؛ لهم في أَفضلِ العبادةِ وأنفعِها[١] وأَحقِّها بالإيثارِ والتخصيصِ: أربعةُ طرقٍ، وهم في ذلك أربعةُ أَصْنافٍ:

[...نف الأول]

الصنف الأَوَّل: عندهم أَنفعُ العباداتِ، وأَفضلُها: أَشقُّها على النفوسِ، وأَصعبُها.

قالوا: لأَنَّه أَبعدُ الأشياءِ من هواها، وهو حقيقةُ التعبُّد، والأَجرُ على قدرِ المشقَّةِ.

ورووا حديثاً[٢] «ليس له أَصلٌ»: «أَفْضَلُ الأَعْمالِ أَحْمزُها»[٣] أَي: أَصعبُها وأَشقُّها.

---

(١) «وأنفعها» سقطت من (ب).

(٢) «حديثاً» سقطت من (ب).

(٣) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة»: (ص/٦٩) بلفظ: «أفضل العبادات أَحْمزُها» ثم قال: «قال المزي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يُرو في شيءٍ من الكتب الستة انتهى».

وذكره أَبوعبيد في «غريب الحديث»: (٤/٢٣٣)، من رواية ابن عباس، والنسخة المطبوعة من «الغريب» ليست النسخة المسندة، لكن في هامش المطبوعة نَقْلٌ عن بعض النسخ الخطية وفيها: «يُروى هذا عن ابن جريج عمَّن حدَّثه عن ابن عباس».

قال أبوعبيد: «أَحْمزُها يعني: أَمتنها وأَقواها...».

وانظر: «النهاية في غريب الحديث»: (١/٤٤٠)، و«كشف الخفا»: (١/١٧٥).

وهؤلاء هم أَربابُ المجاهداتِ، والجور على النُّفوسِ، قالوا: وإِنَّما تستقيمُ النُّفوسُ بذلك؛ إِذاً طبعُها الكسلُ؛ والمهانةُ[١]، والإخلادُ إِلى الراحةِ، فلا تستقيم إِلا بركوبِ الأَهْوالِ، وتحمُّلِ/ المشاقِّ.

٥٧/ب

[الصنف الثا

والصِّنْفُ الثَّاني: قالوا: أَفضلُ العباداتِ وأَنفعُها: التجرُّدُ، والزُّهدُ في الدنيا، والتّقللُ منها غايةَ الإمكانِ، واطِّراحُ الاهتمام بها، وعدمُ الاكتراثِ لما هو منها.

ثُمَّ هؤلاءِ قسْمانِ:

فعوامُّهم: ظنُّوا أَنَّ هذا غايةٌ، فشمَّروا إِليهِ وعملوا عليهِ، وقالوا: [هو أَفضلُ من][٢] درجةِ العلمِ والعبادةِ، ورأوا الزُّهدَ في الدُّنيا غايةَ كلِّ عبادةٍ ورأسَها.

وخواصُّهم: رأَوا هذا مقصوداً لغيره، وأَنَّ المقصودَ به عكوفُ القلبِ على الله تعالى، والاستغراقُ في محبَّتِه، والإنابةُ إليه، والتوكُّلُ عليه[٣] والاشتغالُ بمرضاتهِ، فرأَوا أَفْضَلَ العباداتِ دوامَ ذكرهِ بالقلبِ واللِّسان.

---

(١) في (ب): «والمهابة»، وفي (جـ): «والمهاونة»، والمثبت من (أ)، و«المدارج»: (١/٩٨).

(٢) مطموسة في (جـ).

(٣) «عليه» سقطت من (ب).

ثُمَّ هؤلاءِ قسمان:

فالعارفونَ: إذا جاءَ الأمرُ والنَّهيُ بادروا إليه ولو فرَّقَهم، وأذهَبَ جمعيَّتَهُم[(١)].

والمنحرفونَ منهم يقولونَ: المقصودُ من القلب جمعيَّتُه، فإذا جاء ما يَعْرِفُه عن الله لم يلتفتْ[(٢)] إليه، ويقولون:

يُطالَبُ بالأَوْرادِ من هو غَافِلٌ[(٣)] فكيفَ بقلبٍ كلُّ أَوْقاتِه وِرْدُ

ثمَّ هؤلاء ـ أيضاً ـ قِسمان:

منهم: من يتركُ الواجباتِ، والفرائضَ لجمعيَّتِه.

ومنهم: من يقومُ بها، ويتركُ السُّنَنَ والنوافِلَ، وتَعَلُّمَ العلمِ النَّافعِ لجمعيَّتِه.

والحقُّ: أَنَّ الجمعيَّةَ حظُّ القلب، وإجابةَ داعي اللهِ حقُّ الربِّ؛ فمن آثرَ حقَّ نفسِهِ على حقِّ ربِّه فليس من العِبادة[(٤)] في شيءٍ.

الصِّنْفُ الثَّالِثُ: رأَوا أَنَّ أَفضلَ العباداتِ ما كان فيه نَفْعٌ

---

(١) في (جـ): «جميعهم».
(٢) في (جـ): «يلتفتوا».
(٣) في (ب): «من هو عاقل»، وفي (جـ): «من كان غافلاً» وهو كذلك في «المدارج»: (١/ ٩٨).
(٤) «من العبادة» سقطت من (جـ).

مُتَعَدٍّ، فرأوهُ أَفضلَ من النَّفعِ القاصِرِ، فرأَوا خِدمةَ الفقراءِ والاشتغالَ بمصالح النَّاسِ، وقضاءَ حوائجهم، ومُساعَدَتَهم بالجاهِ والمالِ والنَّفعِ أفضلَ، لقوله ﷺ: «**الخَلْقُ عِيَالُ اللهِ وأَحبُّهمْ إلى اللهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِه**»[(١)]

قالوا: وعملُ العابدِ قاصرٌ على نفسِهِ، وعملُ النَّفَّاعِ مُتعدٍّ إلى الغيرِ، فأَينَ [أَحدُهما مِنَ الآخرِ][(٢)]؟ ولهذا كانَ فضلُ العالمِ على العابدِ كفضلِ القمرِ ليلةَ البدرِ على سائرِ الكواكِبِ.

وقد قالَ ﷺ لعليٍّ: «**لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلاً واحِداً خيرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ**»[(٣)].

وقال: «**مَنْ دَعَا إلى هُدَىً كَانَ لَهُ من الأَجْرِ مثلُ أَجْرِ**[(٤)] **مَنْ**

---

(١) رواه البزار «كشف الأستار»: (٢/ ٣٩٨)، وأبويعلى في «المسند»: (٣/ ٣٣٩ـ٣٤٠) وغيرهم من حديث أنس بن مالك.
وفي إسناده يوسف بن عطية الصَّفَّار، قال الذهبي في «الميزان»: (٦/ ١٤٢ ـ ١٤٣): «مجمعٌ على ضعفِه»، وعدَّ هذا الحديث من مناكيره.
ورواه الطبراني في «الكبير»: (١٠/ ١٠٥)، وغيرُه من حديث ابن مسعود.
قال الهيثمي في «المجمع»: (٨/ ١٩٤): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عمير(كذا والصواب موسى بن عمير) وهوأبوهـٰرون القرشي متروك» اهـ.
وانظر في الكلام على الحديث «المقاصد الحسنة»: (ص/ ٢٠٠ـ٢٠١)، و«كشف الخفاء»: (١/ ٤٥٧ـ٤٥٨)، و«فيض القدير»: (٣/ ٥٠٣).

(٢) مطموسة في (جـ).

(٣) أخرجه البخاري (مع الفتح): (٧/ ٥٤٤)، ومسلم برقم: (٢٤٠٦)، عن سهل ابن سعد رضي الله عنه.

(٤) في (جـ): «مثل أُجور من عمل به لا ينقص ذلك...».

تَبِعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيئاً»[١].

وقال: «إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ/ عَلَى مُعَلِّمِي الخَيْرِ»[٢].

وقال: «إِنَّ العَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي[٣] السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ حَتَّىٰ الحِيتَانُ فِي البَحْرِ وَالنَّمْلَةُ فِي جُحْرِهَا»[٤].

قالوا: [٥] وصاحِبُ العِبَادَة إِذا مات انقطَعَ عملُه[٥]، وصاحبُ النَّفعِ لا ينقطعُ عملُه مادامَ نفعُه الذي تسبَّب فيهِ.

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٧٤).

(٢) أَخرجه الترمذي: (٥/ ٤٨)، والطبراني في «الكبير»: (٨/ ٢٧٨).
من طريق سلمة بن رجاء حدثنا الوليد بن جميل حدثنا القاسم أبوعبدالرحمن عن أبي أُمامة به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب».
وقال الهيثمي في «المجمع»: (١/ ١٣٠): «رواه الطبراني في الكبير، وفيه القاسم أبوعبدالرحمن، وثقه البخاري، وضعفه أحمد» اهـ.
أقول: وفيه أيضاً الوليد بن جميل يروي مناكير عن القاسم أَبي عبدالرحمن. قاله أَبوحاتم كما في «الجرح والتعديل»: (٩/ ٣).

(٣) «ومن فِي» سقطت من(جـ).

(٤) أخرجه أَبوداود: (٤/ ٥٧ـ٥٩)، والترمذي: (٥/ ٤٧)، وابن ماجه: (١/ ٨١)، وابن حبان «الإحسان»: (١/ ٢٨٩ـ٢٩٠).
وفي إِسناده داود بن جميل، ويقال: الوليد، وهو ضعيف، وفيه أيضاً كثير ابن قيس وهو ضعيف. كما في «التقريب».
قال الحافظ في «الفتح»: (١/ ١٩٣): «له شواهِد يتقوىٰ بها» اهـ.

(٥) ما بينهما ساقط من (ب). وفي (جـ) بدلاً من «وصاحب العبادة»: «والعبد».

والأنبياءُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ إِنَّما بُعثوا بالإحسانِ إلى الخَلْقِ، وهدايتهم، ونفعِهم في معاشِهم ومعادِهم، لم يُبْعثوا [بالخلواتِ][(١)] والانقطاعِ!

ولهذا أَنْكرَ النبيُّ ﷺ على أُولئكَ النَّفرِ الذينَ همُّوا بالانقطاعِ والتَّعبُّدِ، وتركِ مخالطةِ النَّاسِ[(٢)].

ورأَى هؤلاءِ أَنَّ التفرُّقَ[(٣)] لِنَفْعِ الخَلْقِ أَفضلُ من الجمعيَّةِ على اللهِ بدون ذلك.

قالوا: ومِنْ ذلكَ العلمُ والتَّعليمُ، ونحوُ هذه الأمورِ الفاضِلةِ.

[الصنف الرابع]

الصِّنْفُ الرَّابعُ: قالوا: أَفضلُ العبادةِ العملُ على مرضاةِ الرَّبِّ سبحانه واشْتِغالُ كلِّ وقتٍ بما هو مُقتضى ذلك الوقت ووظيفتِه.

فأَفْضلُ العباداتِ في وقتِ الجهادِ: الجهادُ، وإِنْ آل إلى تركِ

---

(١) في (أ): «بالحواب»، وفي (جـ): «بالخوات»، والتصويب من (ب) و«المدارج»: (١/ ١٠٠).

(٢) وهو حديث: النفر الثلاثة، الذي قال أَحدهم: لا أَتزوج النساء، وقال آخر: لا أَنام على فراش، وقال آخر: لا آكل اللحم، فقال لهم النبي ﷺ: **«ما بالُ أَقوامٍ قالوا كذا وكذا؟ لكنِّي أُصلي وأَنامُ، وأَصومُ وأُفطِرُ، وأَتزوَّجُ النِّساءَ فَمَن رغِبَ عن سنَّتي فليسَ مِنِّي»**.

أخرجه البخاري (مع الفتح): (٩/ ٥ـ٦)، ومسلم برقم: (١٤٠١) واللفظ له.

(٣) في (جـ): «التفرغ».

الأورادِ من صلاةِ اللَّيل، وصيامِ النَّهارِ، بل مِن تركِ إتمامِ صلاةِ الفرضِ، كما في حالةِ الأَمنِ.

والأفضلُ في وقتِ حضورِ الضَّيفِ: القيامُ بحقِّهِ والاشتغالُ بهِ.

والأفضل في أَوْقات السَّحَرِ: الاشتغالُ بالصلاةِ، والقرآنِ، والذِّكرِ، والدُّعاءِ.

والأفضلُ في وقتِ الأذانِ: تَرْكُ ما هو فيه من الأَورادِ، والاشتغالُ بإجابةِ المؤذِّنِ.

والأفضلُ في أَوقاتِ الصلواتِ الخمسِ: الجِدُّ والاجتهادُ في إيقاعها على أَكملِ الوجوهِ، والمبادرةُ إليها في أَوَّلِ الوقتِ، والخروجُ إلى المسجدِ، وإنْ بَعُدَ.

والأفضلُ في أَوقاتِ ضرورةِ المحتاجِ: المبادرةُ إلى مساعدتهِ بالجاهِ والمالِ والبَدَنِ.

والأفضلُ في السَّفر: مساعدةُ المحتاجِ، وإعانةُ الرُّفقةِ، وإيثارُ ذلك على الأورادِ والخَلْوَةِ.

والأفضلُ في وقتِ قراءة القرآنِ: جَمْعيَّةُ القلبِ، والهمَّةُ على تدَبُّرِه، والعزمُ على تنفيذِ أَوامرهِ أَعظمَ من جمعيّةِ قلبِ مَنْ جاءَهُ كتابٌ من السُّلطانِ على ذلك.

والأفضلُ في وقتِ الوقوفِ بعرفةَ: الاجتهادُ في التضرُّعِ،

والدُّعاءِ والذِّكرِ.

والأفضلُ في أَيَّامِ عشرِ ذي الحِجَّةِ: الإكثارُ من التعبُّد لاسيَّما التَّكبيرِ والتَّهْليلِ والتحميدِ، وهو أفضلُ من الجِهادِ غير المتعيِّن.

والأفضلُ / في العشر الأواخِر من رمضانَ: لزومُ المساجِد، والخَلْوةُ فيها، مع الاعتكافِ، والإعراضُ عن مخالطةِ النَّاسِ، والاشتغالُ بهم حتَّى إِنَّه أفضلُ من الإقبالِ على تعليمهم العلمَ، وإِقرائِهم القرآنَ (١ عند كثيرٍ من العلماءِ ١). ٥٨/ب

والأفضلُ في وقتِ مرضِ أَخيكَ المسلمِ أَو موته[٢]: عيادتُهُ، وحضورُ جَنَازتِهِ، وتشييعُه، وتقديمُ ذلك على خلوتِكَ[٣] وجمعيَّتِك.

والأفضلُ في وقتِ نزولِ النَّوازِلِ، وأَذَىٰ النَّاسِ لك: أَداءُ واجبِ الصَّبرِ مع خُلْطتك لهم، والمؤمن الذي يُخالطُ النَّاس ويصبرُ على أَذاهم (٤ أفضلُ من المؤمن الذي لا يخالطُ النَّاسَ ولا يصبرُ على أَذاهم ٤).

وخلطتُهم في الخيرِ أَفضلُ من عُزلتِهِم فيهِ، وعزلتهم في الشَّرِّ خيرٌ من خُلطتهم فيهِ.

---

(١) ما بينهما زيادة من (ب) و(جـ)، و«المدارج»: (١/ ١٠١).
(٢) «أو موته» ساقطة من (جـ).
(٣) «خلوتك» ليست في (جـ).
(٤) ما بينهما ساقط من (ب)، وهو انتقال نظر من الناسخ لتكرر كلمة «أَذاهم».

فإنْ عَلِمَ أنَّه إذا خالطهم أزالَهُ، وقلَّلَه[١]؛ فخلطتُهم خيرٌ من اعتزالِهم.

وهؤلاء هم أَهلُ التعبُّدِ المطلقِ، والأصنافُ التي قبلَهم أهلُ التَّعبُّدِ المقيَّدِ، فمتى خرجَ أَحدُهم عن الفرعِ الذي تعلَّقَ به من العِبادةِ وفارقَهُ، يرى نفسَه كأنَّه قد نَقَصَ، ونزلَ عن عبادتِهِ، فهو يعبُدُ الله على وجهٍ واحدٍ، وصاحبُ التَّعبُّدِ المطلقِ ليسَ له غرضٌ في تعبُّدٍ بعينهِ يُؤثرُه على غيرِه، بل غرضُه تتبُّعُ مرضاتِ الله تعالى:

إنْ رأيتَ العلماءَ رأيتَه معهم، وكذلكَ في الذَّاكرينَ، والمتصدِّقينَ، وأَربابِ الجمعيَّةِ، وعكوفِ القلْبِ على اللهِ، فهذا هو الغِذَاءُ الجامعُ للسَّائرِ إلى اللهِ في كلِّ طريقٍ، والوافدِ عليهِ مع كلِّ فريقٍ.

واستحضرُ هُنَا حديثَ أَبي بكر الصديقِ ـ رضي الله عنه ـ وقولَ النبي ﷺ بحضورِهِ: هل منكُم أَحدٌ أَطعمَ اليومَ مسكيناً»؟ قال أبوبكرٍ: أَنا. قال: «هَلْ مِنكم أَحدٌ أَصْبحَ اليومَ صائِماً»؟ قال أَبوبكْرٍ: أَنَا. قال: هَلْ مِنكُم أَحدٌ عادَ اليومَ مريضاً»؟ قال أبوبكر: أَنا. قال: هَلْ مِنكم أَحدٌ تَبعَ اليومَ جَنَازَةً»؟ قال أَبُوبكرٍ: أَنَا. . . » الحديث[٢].

---

(١) أَي: أَزال الشرَّ، وقلَّله.

(٢) الحديث أخرجه مسلم برقم: (١٠٢٨) من حديث أبي حازم الأشجعي عن أَبي هريرة به.

=

هذا الحديث رُوِيَ مِن طريقِ عبدالغَنِيِّ بنِ أَبي عَقيل[١]: ثنا يَغْنَم[٢] بن سالمٍ، عن أَنسِ بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «**كانَ رسولُ الله ﷺ جالساً في جماعةٍ مِن أَصْحابِهِ فقال: «مَنْ صَامَ اليومَ»؟ فقال أَبوبكرٍ: أَنَا، قال: «من تصدَّقَ اليَومَ»؟ قال أَبُوبكرٍ: أَنا. قال: «مَنْ عادَ اليومَ مريضاً»؟ قال أَبوبكرٍ: أَنَا.** [٣] **قال: «فمن شَهِدَ اليومَ جَنَازَةً»؟**/ **قال أَبوبكرٍ: أَنا**[٣]. قال: «وجَبَتَ لك»[٤] ـ يعني: الجنَّة ـ. ١/٥٩

ويَغْنم[٥] بن سالمٍ؛ وإِنْ تُكلِّم فيه، لكنْ تَابعه سلمةُ[٦] بنُ

= وهذا يُغني عما ذكره المصنف من الكلام على الحديث وتقويته.

وكما قال ابن عدي في «الكامل»: (٧/ ٢٨٥): «وأَحاديثُ يَغْنَم عامتها غير محفوظة، وما كان منها مشهورُ المتن يُستغنى من رواياتٍ أُخر عن رواية يَغْنم عن أَنس، فإِنَّ الروايات الأُخر أَصحُّ من روايته» اهـ.

(١) وثَّقه ابن يونس «تهذيب التهذيب»: (٦/ ٣٦٧).

(٢) تحرفت في الأصول إلى: «نُعيم» وكذا تحرفت في «تهذيب التهذيب»: (٦/ ٣٦٧).

وهو يَغْنم بن سالم بن قنبر، مولى علي ـ رضي الله عنه ـ، اتُّهم بوضع أَحاديث على أَنس ـ رضي الله عنه ـ.

انظر: «الميزان»: (٦/ ١٣٣)، الكامل: (٧/ ٢٨٤ـ٢٨٥).

(٣) ما بينهما ساقط من (ب).

(٤) «وجبت لك» تكررت في (أ).

ورواية يَغْنم أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد»: (٧/ ١٩٣).

(٥) تحرفت في الأصول إلى: «نعيم»، وتقدم تصويبها.

(٦) تحرفت في (أ) إلى: «سالمة»، والتصويب من (ب)، وكتب الرجال.

=

وردان[١].

ولهُ أَصْلٌ صحيحٌ من حديث: مالكٍ عن محمدِ بن شِهاب عن حُميد بن عبدالرحمن بن عوفٍ عن أَبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَينِ في سَبِيلِ الله نُودِيَ في الجنَّةِ: يَاعبدَ اللهِ هذا خيرٌ، فمن كَانَ مِنْ أَهلِ الصَّلاة: نودي من بابِ الصَّلاة، ومن كان من أَهلِ الجهاد: نُوديَ من بابِ الجهادِ، ومنْ كَان مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعيَ مِن بابِ الصَّدَقَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهلِ الصِّيام: دُعِيَ مِنْ بابِ الرَّيَّانِ» فقال أَبُوبكرٍ ـ رضي الله عنه ـ يارسول الله ما على من يُدْعى مِنْ هذه الأبوابِ ضرورة، فهل يُدْعَى أَحدٌ مِنْ هذه الأبوابِ كُلِّها؟ قال: «نعم، وأَرْجو أَنْ تكونَ مِنهم»[٢].

= وهو سلمة بن وردان الليثي أبويعلى المدني، جمهور النُّقَّاد على توهينه روى أَحاديث منكرة عن أَنس.

انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤/ ١٦٠)، «الكامل»: (٣/ ٣٣٣).

(١) أَخرج هذه المتابعة أحمد: (٣/ ١١٨)، وابن أَبي شيبة: (٦/ ٣٥٨) من طريق وكيع عن سلمة بن وردان به.

لكن هذه الرواية عن أَنس مَرْوِيّة في فضائل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فهو الذي كان يجيبُ الرسولَ ﷺ.

ولعل مقصود المؤلف أَنَّها تشهد لأصلِ تنوُّعِ العملِ في اليوم الواحد، مع الإغضاء عمَّن وقعت له الحادثة.

(٢) أَخرجه البخاري (مع الفتح): (٤/ ١٣٣)، ومسلم برقم: (١٠٢٧).

هكذا رواه عن مالكٍ[١] موصولاً مُسْنَداً: يحيى بن يحيى، ومَعْنُ بن عيسى، وعبدالله بن المبارك.

ورواه يحيى بن بُكَير، وعبدالله بن يوسف، عن مالك عن ابن شهابٍ عن حُميدٍ مُرْسلاً[٢].

وليس هو عند القَعْنَبي؛ مُرسَلاً ولا مُسْنَداً[٣].

ومعنى قوله: «من أَنْفَقَ زَوْجَينِ...» يعني: شيئين من نوعٍ واحدٍ، نحو: درهمين، أو دينارينِ، أَو فرسينِ، أَو قميصينِ، وكذلك من صلَّى ركعتينِ، أو مَشَى في سبيلِ الله تعالى خطوتينِ، أو صامَ يومين، ونحو ذلك.

وإِنَّما أَرَادَ ـ واللهُ أَعْلَم ـ أَقلَّ التَّكْرارِ، وأقلَّ وجوهِ المُدَاومَةِ على العملِ من أَعمالِ البِرِّ؛ لأَنَّ الاثنين أَقلُّ الجمعِ.

---

(١) «الموطأ»: (٢/ ٤٦٩).

(تنبيه): من قوله: «هكذا رواه...» إلى قوله: «لأن الاثنين أقلّ الجمع» مستفاد من «التمهيد»: (٧/ ١٨٣ـ١٨٥). مع بعض التصرُّف.

وانظر: «الاستذكار»: (١٤/ ٣٢٢ـ٣٢٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر معقباً على كلام ابن عبدالبر: «هذا أَخرجه الدارقطني في «الموطآت» من طريق يحيى بن بكير موصولاً، فلعلَّه اختلف عليه فيه» اهـ. «الفتح»: (٤/ ١٣٤).

(٣) قال الحافظ معقباً: «أخرجه أيضاً ـ أي الدارقطني في «الموطآت» ـ من طريق القعنبي، فلعلَّه حدَّث به خارج الموطأ» اهـ. «الفتح»: (٤/ ١٣٤).

فهذا كالغيثِ أينَ وقَعَ نَفَعَ، صحبَ اللهَ بلا خَلْقٍ، وصَحِبَ الخلْقَ بلا نَفْسٍ، إذا كانَ مع اللهِ عزلَ[١] الخلائِق مَعَ[٢] البَيْنِ، وتخلَّى عنهم، وإذا كان مع خَلْقِه عزلَ[١] نَفْسَهُ من الوَسَط وتخلَّى عنها، فما أَغْرَبهُ بين الناسِ! وماأَشدَّ وحْشتَهُ منهم! وما أَعظم[٣] أُنْسَه بالله وفرحَه به، وطُمَأْنينتَه وسكونَه إليه!.

□ □ □

(١) في (ب): «عز» وهو خطأ.

(٢) في (جـ): «من». وفي «المدارج»: (١/ ١٠٣): «عن».

(٣) «أعظم» سقطت من (ب).

[أقسام النـ... في منفعة العـ... وحكمتها]

واعلم أَنَّ النَّاسَ في مَنْفعةِ العبادةِ وحِكْمتِها ومقصودِها طرقٌ أربعة، وهم في ذلك أربعةُ أَصْنَافٍ:

[الصنف الأو...]

الصِّنفُ الأوَّل: نُفاةُ الحكمِ والتَّعليلِ، الذين يردُّون الأمرَ إلى نَفْس[1] المشيئَة، وصَرْف الإرادة، فهولاء عندهم القيامُ/ بها ليس إلاَّ لمجرَّد الأمر من غير أَنْ يكونَ سبباً لسعادةٍ في معاشٍ ولا معادٍ، ولا سبباً لنجاةٍ، وإنَّما القيامُ بها لمجرَّدِ الأمرِ، ومَحْضِ المشيئَةِ، كما قالوا في الخلق: لم يخلقْ لغايةٍ، ولا لعلةٍ هي المقصودةُ به، ولا لحكمةٍ تعودُ إليه منه، وليس في المخلوقات أَسْبابٌ تكونُ مقتضياتٍ [لمسبِّباتِها][2]، وليس في النّار سببٌ للإحراقِ، ولا في الماءِ قوةُ الإغراق ولا التبريد.

٥٩/ب

وهكذا الأمرُ عندهم سواءٌ لا فرقَ (٣ بين الخلق والأمر، ولا فَرْقَ٣) في نَفْسِ الأمرِ بين المأْمورِ والمحظورِ[4]، ولكنَّ المشيئَةَ اقتضتْ أَمرَه بهذا ونهْيَه عن هذا، من غيرِ أَنْ يقومَ بالمأمورِ صِفةٌ تقتضي حُسْنَه، ولا بالمنهيِّ عنه صفةٌ تقتضي قُبْحَه.

ولهذا الأَصلِ لوازمُ وفروعٌ كثيرةٌ.

---

(١) في (جـ): «محض» وهو كذلك في «المدارج»: (١/ ١٠٣).
(٢) في (أ) و(ب): «لأسبابها»، والتصويب من (جـ)، و«المدارج»: (١/ ١٠٣).
(٣) ما بينهما ساقط من (ب).
(٤) في (أ): «المحضور» بالضاد، وهو خطأ.

وهؤلاءِ غالبهم لا يجدونَ حلاوةَ العِبادةِ ولا لذَّتها، ولا يتنعَّمونَ بها، ولهذا يُسمُّونَ الصلاةَ، والصيامَ، والزكاةَ، والحجَّ، والتوحيدَ، والإخلاصَ، ونحوَ ذلك: تكاليفَ، أَي: كُلِّفوا بها، ولو سمَّى مُدَّعي[1] محبَّة مَلِك من الملوك، أَو غيرِه ما يأْمره به: تكليفاً لم يُعد مُحِبّاً له[2].[3].

وأَوَّلُ من صدرتْ عنه هذه المقالةُ: **الجعدُ بن دِرْهَم**.

[الصنف الثاني] **الصِّنْفُ الثَّاني**: القَدَريَّةُ النُّفَاةُ، الذين يُثْبِتونَ نوعاً من الحكمةِ والتَّعليلِ لا يقومُ بالرَّبِّ ولا يرجعُ إِليه، بل يرجعُ لمحضِ مصلحةِ المخلوقِ ومنفعتِه.

فعندهم أَنَّ العباداتِ شُرعتْ أَثماناً لما ينالُه العِبادُ منَ الثَّوابِ والنعيمِ، وأَنَّها بمنزلةِ استيفاءِ الأَجيرِ أَجْرَه.

قالوا: ولهذا يجعَلُها ـ سبحانه ـ عِوضاً، كقوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأعراف/ ٤٣].

---

(١) في (أ) و(ب): «مدعٍ»، والمثبت من (جـ)، وفي «المدارج»: (١/ ١٠٤): «مدع لمحبة».

(٢) «له»: سقطت من (ب).

(٣) وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٥).

(١ ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٩٠﴾ [النمل/ ٩٠].

﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٣٢﴾ (١) [النحل/ ٣٢].

﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ۝١٠﴾ [الزمر/ ١٠].

وفي «الصَّحيح»[٢]: «**إِنَّما هِيَ أَعْمالُكُم أُحصيها عَلَيْكُم**[٣] **ثُمَّ أُوَفِّيكم إِيَّاهَا**» قالوا: وقد سمَّاها جزاءً، وأَجراً، وثواباً، لأَنَّه شيءٌ يثوبُ إِلى العاملِ من عمله، أَي: يرجعُ إِليه.

قالوا: ويدلُّ عليه: الموازنةُ، فلولا تعلُّق الثَّواب بالأعمال عِوضاً عليها لم يكن للموازنة معنىً.

وهاتانِ الطَّائفتانِ مُتقابلتانِ؛ فالجبْريَّة لم تجعلْ/ للأعمالِ ١/٦٠ ارتباطاً بالجزاءِ أَلْبتَّة، وجوَّزت أَنْ يُعذِّب اللهُ منْ أَفْنَىٰ عُمرَه في الطَّاعة، وينعِّم من أَفْنَىٰ عمرَه في مخالفتِه، وكلاهما سَواءٌ بالنِّسْبة إِليه، والكلُّ راجعٌ إِلى محضِ المشيئَةِ.

والقدريَّةُ أَوجبتْ عليه ـ سبحانه ـ رعايةَ المصالح، وجعلتْ ذلكَ كلَّه بمحضِ الأعمالِ، وأَنَّ وصولَ الثَّواب إِلى العبدِ بدونِ عملِه فيه تنقيصٌ باحتمالِ مِنَّة الصَّدقةِ عليه بلا ثَمَن، فجعلوا تفضُّلَه

---

(١) ما بينهما ساقط من (ب) و(جـ).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر الغفاري ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) في (أ): «لكم عليكم» وهو سبق قلم.

ـ سبحانه ـ على عبدهِ بمنزلةِ صَدَقةِ العبدِ على العبدِ، وأَنَّ إِعطاء ما يُعْطيه أُجرةً على عملِه، أَحبُّ إِلى العبدِ من أَنْ يعطيه فَضْلاً منه بلا عمل، ولم يجعلوا للأعمالِ تأْثيراً في الجزاءِ أَلْبَتَّةَ.

والطائفتانِ مُنْحرِفتانِ عن الصِّراطِ المُسْتَقيمِ، وهو:

أَنَّ الأَعمال أَسبابٌ مُوْصِلةٌ إِلى الثَّوابِ، والأعمالُ الصالحاتُ من توفيقِ اللهِ تعالى وفضلِه، وليستْ قَدْراً لجزائِه وثوابِه، بل غايتها إذا وقَعَتْ على أكملِ الوجوهِ: أَنْ تكونَ شُكراً على أَحدِ الأجزاءِ القليلةِ من نِعَمِه ـ سبحانه ـ؛ فلو عذَّبَ أَهلَ سماواتِه وأَهْلَ أَرْضِه لعذَّبهم وهو غيرُ ظالمٍ لهم، ولو رحمهُم لكانتْ رحمتُه لهم[1] خيراً من أَعمالهم.

وتأَمَّل قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٧٢ ﴾ [الزخرف/ ٧٢]، مع قولِه ﷺ: «**لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنكُمُ الجنَّةَ بِعَمَلِهِ**»[2] تجدِ الآيةَ تدلُّ على أَنَّ الجِنَانَ بالأعمالِ، والحديثَ ينفي دُخولَ الجنَّةِ بالأعمالِ، ولا تَنافِيَ بينهما؛ لأَنَّ توارُدَ[3] النَّفي والإثباتِ ليس على محلٍّ واحدٍ.

---

(١) «لهم» ليست في (ب).

(٢) أخرجه البخاري (الفتح): (١٠/ ١٣٢)، ومسلم برقم: (٢٨١٦).

(٣) في (ب): «ترداد» وهو خطأ.

فالمنفي باءُ الثَّمنيَّةِ[١]، واستحقاقُ الجنَّةِ بمجرَّدِ الأعمالِ، ردّاً على القدريَّةِ [٢] المجوسيَّةِ التي زَعَمت أَنَّ التفضُّلَ[٣] بالثَّوابِ ابتداءاً مُتَضَمِّنٌ لتكْدِير[٤] المِنَّة.

والباءُ المُثْبَتَةُ التي وَرَدَت في القرآن هي باءُ السَّببيَّة، رداً على القدريَّةِ[٢] الجبريَّة الذين يقولون: لا ارتباطَ بين الأعمال وجزائِها، ولا هي أَسبابٌ لها، وإِنَّما غايتُها أَنْ تكونَ أَمَارةً.

والسُّنَّةُ النَّبويَّة: هي أَنَّ عمومَ مشيئَةِ اللهِ وقدرتِه لا تُنافي رَبْطَ الأَسبابِ بالمُسَبِّبات، وارتباطها بها.

وكلُّ طائفةٍ من أَهْلِ الباطلِ تركتْ نوعاً من الحقِّ، فإِنَّها ارتكبتْ لأَجلِه نوعاً من الباطلِ، بلْ أنواعاً، فهدى اللهُ أَهلَ السُّنَّةِ لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنِهِ.

[الصنف الثالث] ٦٠/ب

الصِّنفُ الثَّالث: الذينَ زَعموا أَنَّ فائِدةَ العبادةِ رياضةُ النُّفوسِ، واستعدادُها/ لفيضِ العلومِ والمعارفِ عليها، وخروجُ قواها من قوى

---

(١) في (أ) و(ب): «فالنفي بالثمنية»، وفي (جـ): «فالمنفي بالثمنية» ولعلَّ الصواب ما أثبته.
وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٧٠)، و«تفسير ابن كثير»: (٢/ ٢٢٤).

(٢) ما بينهما ساقط من (ب)، وهو انتقال نظر من الناسخ لتكرر كلمة «القدرية».

(٣) في الأُصول «الفضل»، والمثبت من «المدارج»: (١/ ١٠٧) ولعلَّه الصواب.

(٤) رسمها في (جـ) هكذا: «بتقرير» وتحرفت في «المدارج» إلى «التكرير».

النَّفس السبعيَّة والبهيميَّة، فلو عُطِّلت العبادةُ لالْتَحقَت بنفوسِ السِّباع والبهائم؛ فالعبادةُ تخرجها إلى[١] مشابهةِ العقولِ، فتصيرُ قابلةً[٢] لانتقاشِ صورِ المعارفِ فيها.

وهذا يقولُه طائفتانِ:

أحدُهُما: من يقرب إلى الإسلامِ والشرائِعِ منَ الفلاسفةِ القائِلين بِقِدَمِ العالمِ، وعدمِ الفاعلِ المختارِ.

والطَّائِفَةُ الثَّانية: من تَفَلْسَفَ[٣] من صُوفيَّة الإسلام، ويقرب إلى الفلاسفة؛ فإنهم يزعمون أن العبادات رياضاتٌ[٤] لاستعدادِ النُّفوسِ للمعارفِ العقليَّةِ ومخالفةِ العوائِدِ.

ثمَّ من هؤلاءِ من لا يوجبُ العبادةَ إلاَّ بهذا المعنى؛ فإذا حصلَ لها ذلك بقي متحيِّراً في حِفْظ أَورادِه، والإشتغالِ بالواردِ عنها.

ومنهم من يوجبُ القيامَ بالأورادِ، وعدمَ الإخلالِ بها.

وهم صنفانِ أيضاً:[٥]

---

(١) «إلى» سقطت من (جـ).
(٢) في (ب): «عالمة» وهو خطأ.
(٣) في (ب): «تعسّف».
(٤) في (جـ): «رياضيات» وهو خطأ.
(٥) «أيضاً» زيادة من (ب) و(جـ).

أحدُهما: من يقولُ بوجوبِها حِفْظاً للقانونِ، وضَبْطاً للنَّاموسِ.

والآخرونَ: [يوجبونَها][١] حفظاً للواردِ، وخوفاً من تدرُّجِ النَّفسِ [بمفارقتِها][٢] إلى حالتِها الأُولى من البهيميَّة.

فهذه نِهايةُ إقدامِهم في حكمةِ العبادةِ، وما شُرِعت لأجْلِه، ولا تكادُ تجدُ في كتب المتكلمينَ على طريقِ السُّلوكِ غيرَ طريقٍ من هذه الطُّرقِ الثلاثةِ، أَو مجموعِها.

[الصنف الر

والصِّنْفُ الرَّابعُ: همُ القائِلونَ بالجمعِ بينَ الخلقِ والأَمْرِ والقَدَرِ والسَّبَبِ؛ فعندهم أنَّ سرَّ العبادةِ، وغايتَها مبنيٌّ على معرفةِ حقيقةِ الإلهيَّةِ، ومعنى كونهِ سبحانَه إلهاً، وأَنَّ العبادةَ موجبُ الإلهيَّةِ وأَثرُها ومُقتضاها، وارتباطُها كارتباطِ مُتعلَّقِ الصفاتِ بالصفاتِ، وكارتباطِ المعلومِ بالعلمِ، والمقدورِ بالقدرةِ، والأصواتِ بالسَّمعِ، والإحسانِ بالرَّحمةِ، والعطاءِ بالجودِ.

فعندهم من قامَ بمعرفتها على النَّحوِ الذي فسَّرناها به لغةً وشرعاً، مَصْدراً ومَوْرِداً استقامَ له معرفةُ حكمةِ العباداتِ، وغايتِها، وعَلِمَ أنَّها هي الغايةُ التي خُلِقتْ لها العبادُ، ولها أُرسلتِ الرُّسلُ، وأُنْزِلتِ الكتبُ، وخُلِقت الجنَّةُ والنَّارُ.

---

(١) في (أ): «بوجوبه»، والتصويب من (ب) و(جـ).

(٢) في (أ) و(ب): «بمفارقته»، والتصويب من (جـ).

وقد صرَّحَ سبحانهُ بذلك في قولهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات/ ٥٦].

فالعبادةُ هي التي وُجدتْ/ لأجلها الخلائقُ كُلُّها[١]، كما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة/ ٣٦]. أَي: مهملاً[٢].

قال الشَّافعي ـ رحمه الله ـ: لا يُؤمرُ ولا يُنهى[٣]. وقال غيرُه: لا يُثابُ ولا يُعاقب.

[٤]وهما تفسيران صحيحان؛ فإنَّ الثَّوابَ والعقابَ مترتِّبٌ على الأمرِ والنَّهي، والأمرُ والنَّهيُ[٤] هو: الطَّلبُ للعبادةِ وإرادتُها.

وحقيقةُ العبادةِ: امتثالُهما[٥]، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران/ ١٩١].

---

(١) في (ب): «ما وجدت لأجلها الخلائق كلها» وهو خطأ، وفي (جـ): «ما وجدت الخلائق كلها إلاَّ لأجلها». وهو قريب.

(٢) في (جـ): «هملاً».

وهذا القول أَخرجه ابن جرير: (١٢/ ٣٥٢) بإسناده عن ابن عباس.

وأخرجه أيضاً عبدبن حميد، وابن المنذر، كما في «الدر المنثور»: (٦/ ٤٧٩)

(٣) أخرجه هذا القول ابن جرير: (١٢/ ٣٥٢)، وعبد بن حميد وابن المنذر، كما في «الدرّ المنثور»: (٦/ ٤٧٩) عن مجاهد، ونسبه ابن كثير في «تفسيره»: (٤/ ٤٨٢) للشافعي.

(٤) ما بينهما ساقط من (جـ).

(٥) في (أ) و(جـ): «امتثالها» والمثبت من (ب)، و«المدارج»: (١/ ١١١).

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر/ ٨٥].

﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية/ ٢٢].

فأخبرَ الله تعالى أَنَّه خلقَ السماواتِ والأرضَ بالحقِّ المتضمِّن أَمْرَه ونهْيَه، وثوابَه، وعقابَه.

فإذا كانت السماواتُ والأرضُ إنَّما خُلقتْ لهذا، وهو غايةُ الخلقِ؛ فكيفَ يُقالُ: إنَّه لا غايةَ له ولا حكمةَ مقصودةً؟ أَو إنَّ ذلك لِمجرَّدِ استئجارِ العمَّالِ حتَّى لا يتكدَّر عليهم الثوابُ بالمِنَّةِ؟ أو لمجرَّدِ استعدادِ[1] النفوسِ للمعارفِ العقليَّةِ، وارْتياضاً لمخالفةِ العوائِدِ؟!.

وإذا تأَمَّل اللَّبيبُ الفَرقَ بين هذه الأقوالِ، وبينَ ما دلَّ عليه صريحُ الوحي: عَلِمَ أَنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ الخلقَ لعبادتِه الجامعةِ لكمالِ محبَّتِه مع الخُضوعِ له، والانقيادِ لأمرِه.

[أصل العبـ]

فأَصلُ[2] العِبادة: محبَّةُ اللهِ، بل إفرادُه تعالى بالمحبَّة، فلا يُحبُّ معهُ سواه، وإنَّما يحبُّ ما يحبُّه لأجلِه وفيهِ، كما يحبُّ أَنبياءَهُ

---

(١) في (ب): «استعمال» وهو خطأ.
(٢) في (جـ): «فأفضل».

ورسلَه وملائكتَه؛ لأن محبَّتهم من تمامِ محبَّتِه، وليستْ كمحبَّةِ من اتخذَ من دونهِ أَنداداً يحبُّهم كحبِّه.

وإذا كانت المحبة له هي: حقيقةُ عبوديَّتِه وسرُّها؛ فهي إنَّما تتحقق باتِّباع أَمْرِه واجتنابِ نهْيِه، فعند اتباع الأمرِ والنَّهي تتبيَّنُ حقيقةُ العبوديَّةِ والمحبَّةِ.

ولهذا جعلَ سبحانه اتباعَ رسولِه ﷺ عَلَماً عليها وشاهداً لها، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران/ ٣١]، فجعلَ اتِّباع رسولِهِ مشروطاً بمحبَّتهم لله تعالى وشرطاً لمحبةِ اللهِ لهم، ووجودُ المشروطِ بدُونِ تحقُّقِ شرطِه مُمتَنِع[١].

فَعُلِم انتفاءُ المحبَّةِ عند انتفاءِ المتابعةِ للرسولِ، ولا يكفي ذلك حتَّى يكونَ اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما.

ومتى كانَ عندَه/ شيءٌ أَحبَّ إليه منهما فهو الإشراكُ الذي لا يغفره، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [التوبة/ ٢٤].

وكلُّ من قدَّمَ قولَ غيرِ[٢] اللهِ على قولِ اللهِ، أو حكمَ

---

(١) في (جـ): «ووجود الشرط بدون تحقق مشروطه ممتنع» وهو خطأ.
(٢) «غير» سقطت من (جـ).

به[١]، أو حاكمَ إليه، فليس ممن أَحبَّه.

لكنْ قد يشتَبهُ الأمرُ على من يُقدِّمُ قولَ أَحدٍ، أَو حكمَه، أَو طاعتَه على قولِه ظَنّاً منه أنَّه لا يأمرُ، ولا يحكمُ، ولا يقولُ إلاَّ ما قالَه الرسولُ ﷺ؛ فيطيعه، ويحاكم إليه، ويتلقَّى أقوالَه كذلك، فهذا مَعْذورٌ إذا لم يقْدِرْ على غيرِ ذلك.

وأَمَّا إذا قدرَ على الوصولِ إلى الرسولِ ﷺ، وعرفَ أَنَّ غيرَ من اتَّبعه[٢] أَولى به[٣] مطلقاً، أَو في بعضِ الأُمورِ، كمسألةٍ معينةٍ، ولم يلتفتْ إلى قولِ الرسولِ ﷺ ولا إلى قولِ[٤] من هو أَولى بهِ: فهذا يُخافُ عليه.

وكلُّ ما يتعلَّلُ به من عدمِ العلم، أَو عدمِ الفَهْم، أَو عدم إعطاءِ آلةِ الفقهِ في الدِّينِ، أَو الاحتجاجِ بالأشباهِ والنظائر، أو بأَنَّ ذلك المتقدِّمَ كانَ أَعلمَ منِّي بمرادِه ﷺ: فهي كلُّها تَعلُّلاتٌ لا تفيدُ.

هذا مع الإقرارِ بجوازِ الخطأِ على غيرِ المعصومِ إلاَّ أَنْ يُنازِع في هذه القاعدة فتسقطُ مكالمتُه، وهذا هو داخلٌ تحت الوعيد.

---

(١) «به» سقطت من (ب).
(٢) كُتب في هامش (جـ): «من الأئمة وغيرهم».
(٣) كتب في هامش (جـ): «أي بالرسول».
(٤) «قول» سقطت من (ب).

فإِنْ استحلَّ مع ذلك ثلْبَ[١] من خالَفَه، وقَرْضَ عِرضِه ودينِه بلسانه[٢]، وانتقلَ من هذا إِلى عقوبتِهِ أو السَّعْي في أَذَاهُ فهو من الظَّلمةِ المعتدين، ونُوَّاب المفسدين.

(١) في (جـ): «سبَّ».
(٢) في (أ): «بأَسنانِه».

واعْلَم أَنَّ للعبادةِ أَربعَ قواعد: [قواعد العبا

وهي: التحقُّقُ بما يحبُّ اللهُ ورسولُه ويرضاهُ، وقيامُ ذلك بالقلبِ، واللسانِ، والجوارِح.

فالعبوديَّةُ: اسمٌ جامعٌ لهذه المراتبِ الأرْبَعِ. فأَصحابُ العبادةِ حقّاً هم أَصحابُها.

فقولُ القلبِ: هو اعتقادُ ما أَخبرَ اللهُ عن نفسِه، وأَخبرَ رسولُه عن ربِّه من أَسمائِه، وصفاتِه، وأَفعالِه، وملائكتِه، ولقائِه، وما أَشبَهَ ذلك.

وقولُ اللِّسانِ: الأخبارُ عنه بذلك. والدعاءُ إِليه، والذَّبُّ عنه، وتبيينُ بُطلان البِدعِ المخالفةِ له، والقيامُ بذكرِه تعالى وتبليغِ أَمرِهِ.

وعملُ القلبِ: كالمحبَّةِ له/ والتوكُّلِ عليه، والإنابةِ، والخوفِ والرَّجاءِ، والإخلاصِ، والصَّبرِ على أوامرِه، ونواهيه، وأَقدارِه، والرِّضا به ولَه وعنْه، والموالاةِ فيه، والمعاداةِ فيه، والإخباتِ إِليه، والطُّمأنينةِ، ونحوِ ذلك من أَعمالِ القلوبِ التي فَرْضُها آكد من فرضِ أَعمالِ الجوارِحِ، (١ ومُسْتحبُّها إلى الله تعالى أَحَبّ من مستحب أعمال الجوارح ١) ١/٦٢

(١) ما بينهما ساقط من (جـ).

وأَمّا أعمالُ الجوارحِ: فكالصلاة، والجهادِ، ونقلِ الأقدام إلى الجمعة[١] والجماعات، ومساعدةِ العاجِزِ، والإحسانِ[٢] إلى الخلق، ونحوِ ذلك.

فقولُ العبدِ في صلاتِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: التزامُ أَحكامِ هذه الأربعةِ وإقرارٌ بها.

وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾: طلبُ الإعانةِ عليها والتوفيقِ لها.

وقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾: متضمِّنٌ للأمرين على التفصيلِ، وإلهامُ القيام بهما[٣]، وسلوكُ طريقِ السالكين إلى اللهِ تعالى.

---

(١) في (ب): «الجماعة» وهو خطأ.
(٢) «العاجز، والإحسان» سقطت من (ب).
(٣) «بهما» سقطت من (ب).

والله الموفقُ بمنِّه وكرمِه، والحمد لله وحدَه، وصلى الله على من لا نبيَّ بعدَه وآله وصحبه ووارثيه وحِزْبِه.

تمَّ الكتابُ بعون اللهِ الملكِ الوهَّابِ(١).

□ □ □

---

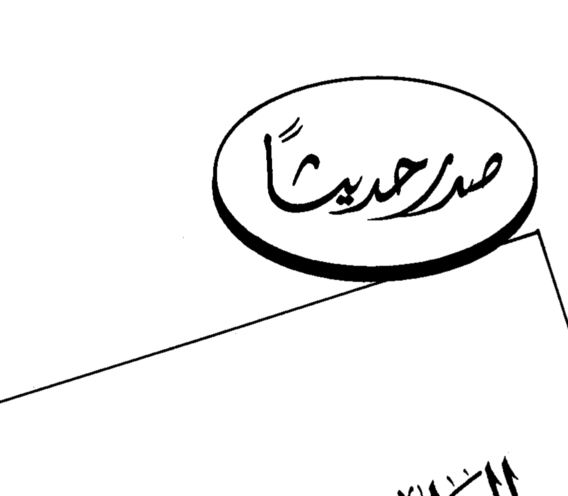
(١) جاء في نهاية نسخة (أ): «قُوبل فصحَّ في جمادى الآخرة سنة (١٠١٩)».

وجاء في نهاية نسخة (ب): «قال مؤلفه ـ رحمه الله ـ: إنَّه صححه جهد الطاقة ومبلغَ ـ القدرة في سنة إحدى وأَربعين وثمان مئة، والله الموفق للصواب، وإليه المرجعُ والمآب ـ تم».

وجاء في نهاية نسخة (جـ): «تم بحمد الله تعالى بقلم الفقير إلى مولاه: سعد بن حمد بن عتيق غفر الله له ولوالديه بمنه وكرمه وكان ذلك بمكة المشرفة بعد العشاء ليلة سبعٍ وعشرين من جمادى الآخرة سنة (١٣٠١)...».

فهرس الموضوعات

□ □ □



القواعد والفوائد الحديثية من منهاج السنة النبوية

لشيخ الإسلام
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

بقلم
علي بن محمد العمران

دار عالم الفوائد